النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵏⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

• العدد: 394

من 26 يناير إلى 1 فبراير 2021

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

نظام التعاقد تكريس للهشاشة في الشغل وضرب للمدرسة العمومية

ضيف العدد: زكرياء القوطي

المطلوب حوار جدي ومسؤول أرضيته إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية ولنا من التكتيكات والقوة النضالية ما يكفي لفرضه.

النهج الديمقراطي فرع كطالونيا يستنكر تصاعد الخطاب الفاشي لليمين المتطرف 2

عشرات الملايين في أكبر إضراب عمالي في تاريخ الهند 5

التعليم بالعقدة عنوان تخريب المدرسة العمومية 6

حوار مع علي الجلولي حول الأوضاع في تونس في ذكرى الثورة 11

كلمة العدد

لماذا تتهافت أنظمة الاستبداد للتطبيع مع الكيان الصهيوني؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لكسر الطوق عن الصهيونية حنوا وحبا في اليهود أو كرها للعرب، أو دفاعا عن حق تاريخي أو منحة عقارية ربانية جعلت أرض فلسطين رهن إشارة وملكية نسل معين مسجل باسمه في "التوراة"، أو لإحساسها بوخز ضمير مما حصل لبعضهم من طرف النازية، فما ارتكبته أمريكا من جرائم إبادة للهنود الحمر لا يضاهيه وحشية إلا ما تباشره الماكينة الحربية الصهيونية من إجرام في حق الشعب الفلسطيني.

فمقابل تمكين الكيان المجرم من بسط أقدامه في المنطقة وتقديمه كدولة طبيعية وتغييب وجه الحقيقة في نشأته وأدواره وتاريخ نشأته الدموية، ستعمل أمريكا على تعويض هزائمها في سوريا والعراق واليمن، وإضافة قواعد عسكرية جديدة لتلك ال 2000 المنتشرة عبر العالم، أما حصة الأنظمة الاستبدادية فلن تكون أكثر من الاستفادة من اللوبي الصهيوني وقوة أجهزة الإعلام والدعاية الصهيونية، وحجب ملفاتها السوداء في مجال الحقوق والحريات وإطالة أمد حياتها وضمان إفلاتها من المحاسبة في جرائم المستنقع اليمني، فالاستبداد في خدمة الصهيونية وهو على أتم استعداد لمقايضة عروشه بالدم الفلسطيني، كما أن بقاء الصهيونية واستمرارها رهين ببقاء هذه الأنظمة وحمايتها والدفاع عنها.

إن الأنظمة المتهافتة على التطبيع تدرك عمق مأزقها واختياراتها الخيانية وإن الصهاينة لن يعطوا إلا الحبر الذي يوقعون به، فهي إذ تضع الجسد بأتمه في معسكر الهمجية الصهيونية تحتفظ بقدم على أرض فلسطين مسخرة أبواقها لإطلاق العنان لخيال عقيم يحاول إقناعنا أن التطبيع في خدمة القضية الفلسطينية عبر محاورة البربرية الصهيوتية ب"التي هي أحسن".

إن التطبيع يعني أساسا اعتبار المستوطنين الغزاة الذين حملتهم رياح الصهيونية من كل بقاع العالم دون أي رابط بينهم شعب عضوي وعصابة القتلة على أنها دولة طبيعية لها الحق في الوجود والبقاء والدفاع عن النفس تجاه التنظيمات "الإرهابية" التي تهدد أمن "مواطنيها"، والنظر للكيان المجرم على أنه ليس مجرد قاعدة للاستعمار وثكنة أمريكية بل دولة طبيعية وراعية سلام بالمنطقة؛ إنه تعهد بالتخلي عن فلسطين بل تصفية الوجود الفلسطيني في فلسطين عبر التآمر على كل قواه المقاومة للاستعمار والمناضلة من أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والانعتاق من نير الإذلال والتقتيل والعنف والإرهاب والتوسع والعدوان، ومحو للهوية الفلسطينية واحتضان دافيء للكيان المجرم بعد فشل كل الوصفات السابقة لتبيئته في المنطقة، وبذلك يحكم بوأد الحلم الفلسطيني في وطن ودولة قابلة للحياة، وحلمنا في عالم آمن تقتلع منه آخر أشكال الاستعمار الاستيطاني والعنصرية الرجعية التي تعد وريثا وامتدادا لكل أشكال العنصرية المقيتة التي عرفتها البشرية.

كما أن التطبيع في هذه المرحلة بالذات ومن أنظمة لا تربطها أي حدود بالكيان بعيدة بمئات الأميال عنه ومنها من لم يطلق رصاصة واحدة ولم يزود المقاومة ولو بقذيفة واحدة على ظهر جمل، يعني إنقاذ الاقتصاد الصهيوني بفتح أسواق جديدة أمامه لتحقيق طموحاته الإقليمية، وتخل عن القضية الفلسطينية التي نراها جزءا من قضايانا العربية في مواجهة الامبريالية.

إننالا نعول على خردوات الأنظمة الاستبدادية المتهالكة في تحرير أي شبر من فلسطين أو حتى وقف الانتهاكات الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني، إن كل ما ستعمل عليه هذه الأنظمة هو تحطيم كل عناصر المقاومة الفلسطينية وثقافة المقاومة، إن التطبيع مع الكيان المجرم لن يحسن وضعا ولن يثمر نموا ولا سلاما، التفاتة لنهج التسوية منذ كامب ديفد 1978 ومعاهدة السلام سنة 1979 بين مصر والكيان كفيلة بإقناع من يتمتع بذاكرة الهوام ولازال يطوف بالنار ليستمد منها دفءا، وإطلالة صغيرة على ما يعيشه الفلسطينيون كفيل بتبديد كل الأوهام عما تعنيه الصهيونية.

إننا نعيش منعطفا خطيرا من مراحل التطبيع المجاني مع الكيان ومحاولات شطب الوجود السياسي لفلسطين لفائدة اسم جديد يراد إحلاله قسرا في خريطة العالم هو "اسرائيل"، الأمر الذي يستوجب منا تشجيع كل خطوات مقاطعة الكيان وتشكيل لجان مقاطعة شعبية بمروحة تضم كل القوى السياسية والنقابية والحقوقية والهيئات والمنظمات المهنية المناهضة للتطبيع وذلك لأجرأة مقاطعة شعبية للصهاينة ميدانيا، مقاطعة البضائع والسلع والأنشطة والشخصيات والمؤسسات والأعمال التي تهدف لتوطين هذا العار فوق أرضنا، كما يجب على النقابات التعليمية عدم التهاون في التصدي لمحاولات تحسين صورة الصهاينة، فوزارة التربية الوطنية باشرت أولى خطوات القصف الذهني من خلال تشويه طبيعة الصراع مع الكيان وعملت على تعميم مذكرة "أندية التسامح والتعايش"، فأي تسامح أو تعايش أو أمن أو سلام يمكن أن يستتب بوجود هذا الكيان؟، كما ينبغي عليها النضال من أجل عدم تجميل وجه الصهاينة في المقررات والبرامج الدراسية، بإبراز أن الخلاف بين كل شعوب المنطقة وبين الصهاينة هو مجرد مسألة حدود لأرض هي هبة الله للصهاينة حسب التوزيع الرباني، مع تحميلنا ذنب كل جرائمه الفظيعة كما يحدث راهنا بتحميل الفلسطينيين مسؤولية تماديه في العربدة، إن كل تهاون في التصدي سيكون مكلفا لكل القوى التقدمية والمناهضة للامبريالية بل للمغرب برمته.

السحب: مطبعة العهد الجديد

annahjad@gmail.com www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي فرع كطالونيا يستنكر تصاعد الخطاب الفاشي ويعزي في وفاة مواطنين مغربيين ببرشلونة

تدارست الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بكطالونيا في اجتماعها الدوري المنعقد بإقليم كطالونيا مجموعة من المستجدات والقضايا على مستوى المغرب وكذا على مستوى اسبانيا وإقليم كطالونيا. حيث وقفت بشكل خاص على النقاط التالية:

على مستوى المغرب:

- إعلان الدولة المغربية بشكل رسمي عن ترسيم تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وانخراطها في المشروع الامبريالي الصهيوني الذي ما فتئ يصادر الأرض وحق الشعوب في التحرر والانعتاق من قيود التبعية وتقرير مصيرها السياسي.

- فشل الدولة المغربية في تدبير أزمة جائحة كوفيد 19 وتحميل نتائجها القاسية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية والطبقة الوسطى، التي تحملت الجزء الكبير من الازمة عن طريق فقدان مناصب الشغل وانعدام مصادر دخل قارة وصعوبة الولوج للخدمات الصحية في ظل انهيار شبه تام للمنظومة الصحية على كافة المستويات.

- ضعف البنيات التحتية بالمغرب والتي فضحتها التساقطات الاخيرة بعدد من المدن المغربية ومنها مدينة الدار البيضاء التي عانت من الفيضانات جراء عدم صيانة قنوات الصرف الصحي ومجاري المياه من طرف الشركة المفوض لها تدبير قطاع الماء والكهرباء. وهو ما يثبت فشل سياسة التدبير المفوض للمرافق العمومية وتفويتها للرأسمال الاجنبي.

- استمرار الهجوم المخزني على الحريات العامة عبر الاعتقالات والمتابعات والمحاكمات الصورية للمناضلين والمناضلات ونشطاء التواصل الاجتماعي والصحافيين آخرها اعتقال الكاتب والمؤرخ المغربي المعطي منجب.

على مستوى إسبانيا وكطالونيا:

- وفاة مواطنين مغربيين بمدينة برشلونة كانا يعيشان ويبيتان في الشارع والساحات العمومية بسبب موجة البرد القارس التي تجتاح مدينة برشلونة وكل جهات كطالونيا. وقد توفي الشخصين البالغان من العمر 32 و38 عاما جراء انخفاض حاد في درجة حرارة الجسم. وحسب مؤسسة جذور التي تشتغل مع الأشخاص بدون مأوى يوجد في مدينة برشلونة ما يناهز 1.200 رجل وامرأة يبيتون في العراء في العاصمة الكطالانية.

- الزيادات المهولة وغير المبررة في أسعار الكهرباء من طرف الشركات الكبرى للطاقة بإسبانيا. حيث بلغت هذه الزيادات أرقاما قياسية مسجلة ارتفاعا ب 6،70 في المئة خلال الأربعاء الماضي أي ما يعادل 90 أورو كمعدل يومي لثمن ميغاوات ساعة مما سينعكس على فاتورة الكهرباء لشهر يناير الحالي بزيادة 21 في المئة مقارنة مع يناير 2020. وتتزامن هذه الزيادات مع موجة البرد القارس والتساقطات الثلجية التي تعرفها عدد من المدن الاسبانية، وفي نفس الوقت يتعين على جزء كبير من المواطنات والمواطنين ومن ضمنهم الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا تحمل هذه الارتفاعات المهولة وإضافتها إلى وضعية الهشاشة التي يعانون منها جراء العواقب الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 من بين مشاكل أخرى.

- عودة ارتفاع حالات الإصابة بداء كوفيد 19 والتخوف من موجة ثالثة على غرار الموجة الأولى التي أبانت عن ضعف المنظومة الصحية خصوصا على مستوى وحدات العناية المركزة والقدرة الاستيعابية في المستشفيات العمومية. ففي كطالونيا مثلا، خلال الموجة الاولى تم اللجوء إلى استخدام مئة سرير تقريبا من القطاع الخاص بتكلفة تقارب 43.000 أورو. وذلك لسد خصاص المستشفيات العمومية التي كانت تعاني من الاكتظاظ والانهيار، بالإضافة إلى وجود نقص في المواد مثل أجهزة التنفس والأقنعة إلخ...

- تصاعد الخطاب الفاشي والعنصري لمجموعات اليمين المتطرف ومأسسته عن طريق ولوج حزب فوكس (VOX) للبرلمان الاسباني والبرلمانات المحلية. وكذا فسح مجال الإعلام لحزب يميني متطرف ينشر خطاب الكراهية والتمييز الجنسي والعنصري. في كطالونيا وتزامنا مع قرب الانتخابات المحلية المزمع تنظيمها يوم 14 فبراير 2021، يستغل هذا الحزب الفاشي الشارع لتصريف خطاب اليأس والكراهية في أوساط المواطنات والمواطنين مستفيدا من الأزمة الحالية وحالة الاستياء العامة بسبب الوباء لاقتراح "حلول" مفترضة ديماغوجية، مبنية على الكذب وزرع الخوف اتجاه عدة فئات وعلى رأسهم المهاجرين واللاجئين ومجتمع الميم.

- تناقل وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي خبرا حول لقاءات "تنسيقية الأحزاب المغربية بالخارج" مع بعض أمناء الاحزاب المغربية ورؤساء الفرق بالبرلمان ومجلس الجالية ومع عدة مسؤولين مغاربة. حيث تدعي التنسيقية تمثيل مغاربة الخارج والتحدث والترافع باسمهم من أجل المشاركة والتمثيلية السياسية لمغاربة العالم في الانتخابات بالمغرب. كل هذا يجري في غياب تام للتواصل والتشاور مع

المغاربة القاطنين بالخارج والذين يتجاوز عددهم 5 ملايين مواطنة ومواطن مغربي.

- صعوبة الحصول على المواعيد الإدارية المتعلقة بمكاتب الهجرة والمديرية العامة للمرور (DGT) والمصلحة العمومية للتوظيف (SEPE) بإقليم كطالونيا حيث يقيم عدد كبير من الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا. ويرجع ذلك إلى ازدهار السوق السوداء وحجز عدد كبير من المواعيد من طرف مجموعات منظمة والمتاجرة فيها علانية بشكل غير قانوني في بعض المواقع الاليكترونية والمجموعات الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي حيث يتراوح ثمن الموعد ما بين 40 و300 أورو، علما أن الخدمة مجانية. مما يقوض حقوق المهاجرات والمهاجرين في كطالونيا ويحرمهم من حقوقهم الاساسية.

- عدم التسوية الجماعية للمهاجرين بدون وثائق إقامة حيث يتواجد في كطالونيا ما يناهز 100.000 مهاجرة ومهاجر بدون وثائق إقامة من أصل 500.000. كما نسجل الصعوبات الإدارية من أجل الحصول على الإقامة أو تجديدها.

بناءا على ما سبق فإن النهج الديمقراطي كطالونيا يعلن مايلي:

- إدانتنا لتطبيع الدولة المغربية مع الكيان الصهيوني وندعو كافة القوى الديمقراطية المغربية والكطلانية للتنديد بهذا التطبيع بكافة الاشكال المتاحة وتنظيم مقاطعة شعبية واسعة لهذا التطبيع.

- تأكيدنا على مسؤولية الدولة المغربية في تجهيز المستشفيات العمومية بالأجهزة الطبية الضرورية لمواجهة جائحة كوفيد 19 من أجهزة التنفس الاصطناعي والمسح الضوئي (السكانير) ووسائل النظافة والتعقيم والوقاية وتعميم التحاليل المخبرية والكمامات مجانا على المواطنات والمواطنين وتعزيز الطاقم الصحي بأطر جديدة وبحوافز جدية وتحسين أوضاع جميع فئاته.

- تضامننا مع الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية التي تتحمل النتائج الوخيمة لأزمة كوفيد 19 من توقيف عن العمل ومن ضرب القوت اليومي للمواطن.

- تضامننا مع ضحايا الفيضانات الاخيرة بمدينة الدار البيضاء والنواحي والدعوة لتوفير المساعدات المادية والمعنوية اللازمة للمواطنات والمواطنين المتضررين.

- مطالبتنا الدولة بتحمل مسؤوليتها في محاسبة المسؤولين عن هذه الفيضانات وإنهاء آلية التدبير المفوض للمرافق العمومية التي أبانت عن فشلها في عدم ضمان جودة الخدمات الاساسية.

- إدانتنا الشديدة للهجوم المخزني على الحريات العامة ولقمع الحركات والاحتجاجات الشعبية ومطالبتنا بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمدونين والصحفيين ووقف المتابعات والمحاكمات الانتقامية ضد المناضلات والمناضلين.

- تعبيرنا عن الحزن والألم العميقين لوفاة مواطنين مغربيين في برشلونة بسبب عدم التوفر عن مأوى وانخفاض درجات الحرارة بإسبانيا. كما نقدم تعازينا الحارة لأسر الفقيدين متمنين لهم الصبر والسلوان.

- إدانتنا للارتفاعات الصاروخية الأخيرة في أسعار الكهرباء بإسبانيا، ودعوتنا الحكومة الاسبانية بكسر احتكار القلة لهذا القطاع وإنشاء شركة عمومية وقوانين جديدة تساعد في تكييف سوق الكهرباء لضمان الحد الأقصى من الاسعار لبعض الوحدات الأسرية الفقيرة.

- دعوتنا لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمواجهة خطر موجة ثالثة بإسبانيا، وتعزيز القطاع الصحي العمومي بالموارد المتوفرة لدى القطاع الخاص بدون مقابل عكس ما تم في شهر مارس المنصرم. إضافة إلى العمل عن تدعيم القطاع الصحي العمومي بالأطر الصحية والمعدات اللازمة.

- رفضنا التام والمطلق للخطاب الفاشي والعنصري لليمين المتطرف بإسبانيا، واستعدادنا للعمل في جبهة شعبية مناهضة للفاشية والعنصرية جنبا إلى جنب مع جميع المنظمات التي تدافع عن الحقوق الاساسية.

- رفضنا لأي تمثيلية للجالية المغربية بالخارج والتحدث باسمها أو الترافع عن مطالبها دون إشراك المواطنات والمواطنين وفتح حوار مع المجتمع المدني لبلورة المطالب بشكل ديمقراطي وتشاركي. كما حدث مؤخرا مع "تنسيقية الأحزاب المغربية بالخارج".

- مطالبتنا بتدخل المصالح المعنية بإسبانيا من أجل تسريع الحصول المواعيد الإدارية المرتبطة بالمهاجرين. والحد من إعادة بيع المواعيد ومعاقبة المسؤولين عن ذلك.

- مطالبتنا بالتسوية الجماعية والشاملة لجميع المهاجرين الغير الحاصلين على وثائق الإقامة وطالبي اللجوء وتسهيل الإجراءات الحالية لتسوية الوضعية القانونية.

كطالونيا في 18 يناير 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

كرسيف

النهج الديمقراطي في زيارة تضامن لعاملات النظافة المعتصمات

قام وفد من مناضلين من النهج الديمقراطي ومن الجبهة الاجتماعية والقوى الحية بزيارة تضامنية لمعتصم عاملات النظافة بالمستشفى الاقليمي بجرسيف، المنضويات تحت لواء المركزية النقابية (ك.د.ش) الذي تقرر ليومين 19 و20 يناير 2021، للمطالبة بحقوقهم المشروعة المتمثلة في:

- إحترام حقوق عاملات النظافة بالمستشفى الاقليمي بجرسيف
- التراجع عن الطرد اللاقانوني للعاملات (4 عاملات) فقط بسبب انتمائهن النقابي
- احترام الحق في الاضراب ورفض كل محاولة تكسيره باستقدام عاملات جديدات لتعويض المضربات وممارسات أخرى.
- احترام الحد الادنى للأجور كما تنص عليه مدونة الشغل
- توفير بطاقة الشغل للعاملات وورقة الأداء للأجور
- التصريح بأيام الشغل الفعلية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- إحترام الحق في الممارسة النقابية والكف عن تجريمها...

المحمدية

النهج الديمقراطي يتضامن مع ضحايا الفيضانات بدوار لبراهمة بالمحمدية

نظمت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي زيارة لكاريان براهمة شرقاوة وذالك يوم الاحد17يناير 2021.

1 - الهدف: التضامن مع الرفيق رشيد المزوري عضو الكتابة المحلية، مع ضحايا الإقصاء من الإستفادة، ومع الساكنة التي عانت من مخلفات الفيضان.

2 -الحضور:

- الرفيق مصطفى براهمة، الكاتب الوطني للنهج الظيمقراطي، لرمزيته السياسية (هذا هو الأساسي)، ولإلمامه بملف السكن كمدير جهوي سابق (ليراك ERAC)...
- الرفيق نور الدين الرياضي، لموقعه التنظيمي ككاتب جهوي، وبتجربته الميدانية الغنية في مجال الحركات الاجتماعية عامة وفي دعم النضال من أجل سكن لائق خاصة.
- الرفيقة سعاد براهمة، كقانونية، كمحامية، وكداعمة للقضايا العادلة: من رموز الدفاع عن معتقلي الريف....
- الرفيقات زهرة ازلاف (الكاتبة المحلية لفرع النهج)، عزيزة لمكاني ومينة بوراس كعضوات في الكتابة المحلية بالمحمدية ، وكرموز من من رموز التضامن الميداني مع ضحايا الهشاشة، ضحايا الخروقات عامة والكادحات والفقيرات خاصة.

وقد اتخدت الكتابة المحلية جميع الإجراءات لتفادي مشاكل صحية.

تحياتي للكتابة المحلية التي أحسنت في اختيار تركيبة الوفد.

سنواكب عملية الاستفادة حتى تستفيد ساكنة دوار براهمة شرقاوة بدون تدخلات واقصاءات لأسباب سياسية، بعيدا كل البعد عن المحسوبية والزبونية...

لن نتخلى عن رفيقنا رشيد وعن أصدقاء وصديقات النهج الديمقراطي، ولا على أرملة الفقيد، الرفيق عبد المجيد عاكف.

على فقير

وجدة

الشغيلة الصحية تحتج على تماطل الإدارة في الاستجابة لمطالبها

واكب أعضاء النهج الديمقراطي بوجدة الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها الشغيلة الصحية بالمركز الاستشفائي محمد السادس بوجدة ، وانطلاق البرنامج النضالي الذي أعلنه المكتب الموحد للجامعة الوطنية للصحة بالمركز الاستشفائي بوجدة تحت شعار :

«عندما تكون الحقيقة عاجزة عن الدفاع عن نفسها، فإن عليها أن تتحول إلى الهجوم"، الذي افتتح باعتصام (خلال أوقات العمل داخل إدارة المركز الاستشفائي) لمدة يومين ابتداء من يوم الخميس 21يناير 2021 على الساعة الثامنة والنصف صباحا.

وتاتي هذه المعركة احتجاجا على تماطل الإدارة في الاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة وعدم الالتزام بوعودها، بل استغلالها لظروف عمل الشغيلة الصحية في إطار جائحة كورونا، للإجهاز على جل الحقوقهم والمكتسباتهم العادلة والمشروعة من خلال:

- تأخر صرف التعويضات عن الحراسة والالزامية المتراكمة منذ 2017 .
- إخضاع منحة المردودية لاقتطاع الخاص بصندوق التقاعد RCAR.
- جعل الغموض يلف منحة" الكوفيد". لذالك تطالب الشغيلة الإدارة بالصرف الفوري والمستعجل للمنحة دون نقص أو مساس بها.

وخلال الوقفة التي تمت مساندتها من طرف إطارات نقابية وحقوقية وسياسية، وساهمت في تغطيتها منابر اعلامية رغم محاولة منعها بعضها من ولوج المستشفى، رفعت شعارات تنديدية ومطلبية.

واختتمت الوقفة بكلمة لمسؤول عن المكتب الموحد للشغيلة الصحية عن الجامعة الوطنية للصحة التابعة ل(إ.م.ش)، دعى من خلالها إلى مزيد من النضال الوحدوي لمواجهة السياسة التي تنهجها ادارة المستشفى والتي اضرت نفسيا ومعنويا وماديا بجميع المستخدمين الأمر الذي اثر سلبا على حياتهم المهنية والشخصية.

إضرابات عن الطعام وتنقيل انتقامي للمعتقلين السياسيين

من أجل الحرية لمعتقلي الرأي ووقوفا إلى جانب عائلاتهم ودعما للنضال الوحدوي ضد الاعتقال بسبب الرأي وتحت شعار: "يدا في يد ضد الاعتقال التعسفي، والمحاكمات غير العادلة، وقمع التظاهر السلمي، والتعذيب، وخنق حرية الرأي، والتشهير بالمعارضين، وأمننة الفضاء العام". طالبت لجن وهيآت للتضامن مع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في بيان لها - صدر بموازاة مع بيان عائلات المعتقلين المضربين عن الطعام يومي 20 و21 يناير 2021 -، طالبت بالإطلاق الفوري لسراح كل هؤلاء المعتقلين ضحايا الاعتقال بسبب الرأي، وجميع معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين بالمغرب، وجعل حد للهجوم المتصاعد للسلطة ضد حرية الرأي والتعبير وحرية التظاهر السلمي وغيرها من الحقوق والحريات.

وأضافت الهيآت في بيانها أنه "في سياق موسوم بالتصعيد القمعي ضد الأصوات

المنتقدة، وتضييق الخناق ضد الآراء المختلفة، سبق وخاض بعض معتقلي الرأي إضرابا عن الطعام بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر من السنة الماضية، مدعومين بإضرابات عن الطعام رمزية من طرف الحركة الحقوقية والديمقراطية. واليوم وفي ظروف تتميز بتزايد القمع وتجدد الاعتقال السياسي، وانتفاء شروط ومعايير المحاكمة العادلة للمعتقلين احتياطيا، وانتهاك الحقوق الأساسية للمحكومين تعسفا، أعلنت مجددا عائلات عدد من معتقلي الرأي، في بيان لها صدر يوم 18 يناير، دخول أبنائها في إضراب إنذاري عن الطعام لمدة 48 ساعة، يومي 20 و21 يناير 2021. وتؤكد من خلاله أن هذا الإضراب الإنذاري بما يحمله من دلالة رمزية هو إعلان عن رفض الاعتقال التعسفي، والمحاكمات غير العادلة، وقمع التظاهر السلمي، والتعذيب، وخنق حرية الرأي، والتشهير بالمعارضين، وأمننة الفضاء العام،.....، وتدعو الدولة المغربية ليس فقط للتعجيل بإطلاق سراح ابنائها، بل كذلك إلى القطع مع هذه السياسات الأمنية في التعامل مع المعارضين والصحافيين والحراكات الاجتماعية، وكل وسائل التعبير السلمي عن الرأي.

كما عبرت عن انضمامها إلى نداء العائلات الذي أدرجت قضية حرية أبنائها ضمن مطلب الديمقراطية، وطالبت في نفس الوقت المسؤولين بإطلاق سراح أبنائها وبالقطع مع السياسات الأمنية في التعامل مع المعارضين؛

ودعت إلى توحيد الجهود ودمج مختلف مبادرات وهيئات التضامن والمساندة والعمل على خلق جبهة موحدة من أجل الحرية لمعتقلي الرأي وضد الاعتقال السياسي بالمغرب، وإلى دعمها وتقويتها من طرف كافة القوى المناضلة من أجل الحرية والديمقراطية. معتبرة أن البيان المشترك للعائلات خطوة إيجابية تعطي قوة لنضال الحركة المطالبة بالحرية لمعتقلي الرأي، ونوهت بالمبادرة النضالية الموحدة لمعتقلي الرأي بخوض معركة رمزية مشتركة من أجل مغرب الحريات وحقوق الإنسان،...

واعتبرت اللجن الموقعة على البيان، قرار تنقيل المعتقلين السياسيين على خلفية حراك الريف الموجودين في سجن طنجة 2، وتفريقهم على سجون، إجراء انتقاميا من المعتقلين السياسيين المعنيين، ومن عائلاتهم، بعد دخولهم في إضرابات عن الطعام متتالية وخوض بعضها بشكل مشترك، وطالبت بالتراجع عنه واحترام حقوق المعتقلين السياسيين جميعا، محملة المسؤولية كاملة للمندوبية العامة للسجون على صحة وسلامة المعتقلين السياسيين المعنيين خاصة أنهم أعلنوا عن خوض إضراب لامحدود عن الطعام حسب الأخبار المتوصل بها...

الهيآت الموقعة:

1. الائتلاف الديمقراطي من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفك الحصار عن الريف
2. لجنة التضامن مع المعطي منجب والنشطاء الستة
3. لجنة التضامن مع الصحفي سليمان الريسوني
4. اللجنة الوطنية من أجل الحرية للصحفي عمر الراضي وباقي معتقلي الرأي والدفاع عن حرية التعبير
5. اللجنة المحلية للتضامن مع عمر الراضي بالدار البيضاء
6. لجنة الحقيقة والعدالة في قضية الصحفي توفيق بوعشرين

شبيبة النهج الديمقراطي تندد باعتقال ومتابعة أحد مناضليها محمد جفي

تلقى المكتب الوطني لشبيبة النهج خبر متابعة في حالة اعتقال للرفيق محمد جفي مناضل شبيبة النهج الديمقراطي بدمنات ورئيس الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلة بنفس المدينة، بعد استدعاءه من طرف مفوضية الشرطة بدمنات على إثر تدوينة فايسبوكية يعبر فيها عن مواقف النهج الديمقراطي فيما يخص موضوع الصحراء الغربية والرافضة لتطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني،

هذا الاعتقال الذي يأتي في سياق الزج بالنشطاء والمدونين والصحفيين وكتاب الرأي في السجون في محاولة يائسة من طرف النظام المخزني لتصفية هامش حرية الرأي والتعبير الذي فرضته حركة 20 فبراير المجيدة.

وبعد وقوفنا في المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي على هذا الاعتقال فإننا:

نعتبر هذا الاعتقال تعسفيا وانتقاما للمواقف المبدئية التي يعبر عنها حزبنا السياسي في مختلف القضايا الوطنية، وكرد فعل من طرف الأجهزة القمعية المحلية على الدينامية النضالية للرفيق محمد جفى داخل مختلف الواجهات الجماهيرية المتواجد فيها (الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلة - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - الحركات الاحتجاجية في مدينة دمنات).

نطالب بإطلاق السراح الفوري للرفيق محمد وإسقاط كافة التهمة المفبركة الموجهة إليه.

نتضامن مع الخطوات النضالية من بينها الاضراب عن الطعام المعلن عنه الذي يخوضه كل من معتقلي حراك الريف والصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي والأستاذ الجامعي المعطي المنجب ومطالبتنا بإطلاق سراحهم وسراح كافة المعتقلين السياسيين.

ندعو كل القوى المدافعة عن حقوق الإنسان والقوى الديمقراطية والحية لتكثيف النضال الوحدوي وكل أشكال التضامن من اجل فرض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين.

الرباط في 19 يناير 2021

المحمدية

هدم كاريان براهمة بالمحمدية في غياب وضوح مصير العديد من الأسر

هناك حوالي 12 براكة لم تهدم بعد، بمعنى أن استفادة هذه العائلات غير مضمونة.

من بين الأسر التي لم تستفيد إلى حدود الآن هناك أسرة الرفيق رشيد المزوري، عضو الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي، عضو فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع المحمدية. تتوفر في الرفيق جميع شروط الاستفادة: البطاقة الوطنية، رخصة السياقة، مقيم بالدوار منذ 1999، ولدت وكبرت زوجته بدوار براهمة.

تماطل في تمتيع أسرة الرفيق بحقه ابتزاز سياسي واضح.

محاولة حرمان أسرة اخ الرفيق ابتزاز كذالك، لكون الضحية اخ فقط للمناضل رشيد.

محاولة حرمان عاملة وابيها عقاب لكونها ناضلت من أجل الحق في السكن اللائق وحضورها في بعض أنشطة النهج الديمقراطي.

حرمان أرملة الرفيق، الفقيد عبد المجيد عاكف عقاب لها ولابنتها الصغيرة على انخراط المرحوم الكادح في صفوف النهج الديمقراطي.

ممارسات سلطات عمالة المحمدية يدخل في إطار مضايقة النهج الديمقراطي، وتخويف الساكنة من الانخراط في العمل السياسي الجاد.

بطبيعة الحال، سوف لن نقف مكتوفي الأيادي. سنفضح مختلف المناورات والتجاوزات والانتقامات بخلفيات سياسية....

على فقير،

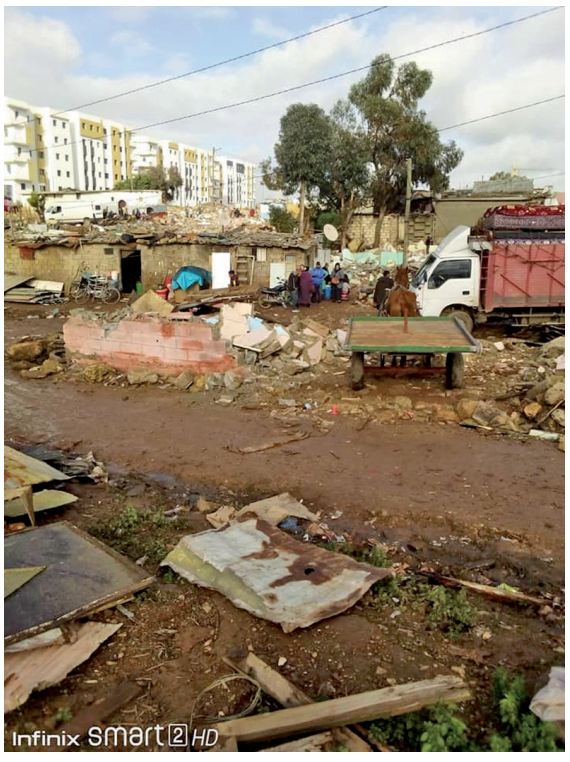

تحت شعار "كلنا في دلهي"!
عشرات الملايين في أكبر إضراب عمالي في تاريخ الهند

شارك عشرات الملايين من العمال في الهند في الإضراب العام الذي دعت له مجموعة من الاتحادات العمالية، يوم 26 نونبر 2020، احتجاجًا على سياسات رئيس الوزراء الحالي ناريندرا مودي وحزبه الحاكم الداعمة للمستثمرين على حساب مصالح المواطن الهندي.

كان تحالفٌ مُكوّن من عدة نقابات عمالية مركزية قد دعا إلى إضراب عام على مستوى البلاد احتجاجًا على تمرير قوانين ضدّ حقوق العمال والمزارعين ضمن خطة مودي والحزب الحاكم لإعادة هيكلة الاقتصاد والسماح بتوغل المستثمرين في المجالات المختلفة، فيما طالبت النقابات الحكومة بسحب التشريعات التي تم تمريرها ضد حقوق العمال والمزارعين، ووقف خوصصة القطاع العام والذي شمل القطاع المالي وخطوط السكك الحديدية والموانئ.

وفيما يلي مذكرة موجزة من القطاع الدولي لCGT حول هذا الإضراب، أكبر إضراب معروف في العالم الذي تشنه الطبقة العاملة في الهند، شارك فيه حوالي 250 مليون مضرب ومتظاهر.

"كلنا في دلهي"!، تحت هذا شعار الوحدوي والتعبوي، كان أكبر إضراب في العالم يجمع عمال الصناعة والخدمات والعمال الزراعيين في الهند ، بشكل شبه مستمر منذ بداية يناير 2020 ، وقد توقف في ذروة الأزمة الصحية، لكنه استؤنف بقوة في أوائل سبتمبر.

250 مليون متظاهر / مضرب يشلّ الهند للمطالبة بإلغاء الإجراءات العنصرية والتمييزية والمناهضة للعمال التي فرضتها حكومة ناريندرا مودي.

تدعم CGT ، مثل شركائها NTUI وCITU وINTUC ، العمال الهنود المضربين وضحايا السياسات الفاشية للحكومة الهندية بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا.

منذ يناير 2020 ، تم قمع حركات احتجاج الداليت 1 والعمال والمسلمين بعنف، مما تسبب في قتل العشرات من قبل الأصوليين الهندوس في فبراير 2020، أو دفعهم من قبل حزب بهاراتيا جاناتا إلى مذابح من قبل قوات الشرطة التي شجعت على القيام بذلك.

كانت هذه الانتفاضات ردا على ظروف العمل اللاإنسانية المفروضة على العمال بأجور منخفضة للغاية لدرجة أنهم فقدوا أي أمل في المستقبل، ولكن أيضًا بسبب سياسة حزب بهاراتيا جاناتا، التي استبعدت مليوني هندي من جنسيتهم. وحولت إقليمي جامو وكشمير إلى سجن مفتوح ، لأن معظم سكانها مسلمون.

فجأة، في مارس 2020، فرضت الحكومة خلال 3 ساعات حصارا شديدًا للغاية، حيث ألقت على الطرقات بملايين العمال دون وسائل نقل للعودة إلى منطقتهم وبدون أي طعام، وأغلقت جميع المحلات وأوقفت القطارات والحافلات...

ظل الاقتصاد الزراعي في أزمة لمدة ستة أعوام ونصف منذ أن تولى حزب بهاراتيا جاناتا السلطة. منذ سبتمبر 2020 ، تم إلغاء الحد الأدنى لسعر الدعم (MSP) للمنتجات الزراعية بشكل متعمد ، وانخفض الائتمان للمناطق الريفية ، وانخفض الإنفاق العام بشكل كبير. علما أن أسواق السلع الزراعية الحالية وآلية الدعم MSP لا تخلو من العيوب وتتطلب تغييرات ، كما أن تحويل الزراعة إلى الشركات ليس هو الحل.

لن تؤثر القوانين الجديدة على كبار المزارعين فقط ؛ سوف يفقر الفلاحون الصغار ويحرم الملايين من العمال الزراعيين المعدمين من وظائفهم ، وبالتالي يغيرون بنية الاقتصاد الزراعي.

في اقتصاد تفشل فيه الصناعة والخدمات في خلق فرص عمل كافية ، يشكل الاقتصاد الزراعي العمود الفقري لسبل عيش ما يقرب من نصف سكان البلاد. تغيير هذه البنية دون معالجة أزمة الوظائف سيعطل الاقتصاد بأكمله.

لقد تم تمرير القوانين الزراعية وقوانين العمل الأربعة من طرف حزب بهاراتيا جاناتا دون نقاش لتغيير الاقتصاد والمجتمع من خلال إنشاء آلية مؤسسية لنقل موارد وأصول الطبقة العاملة والفلاحين إلى الشركات والطبقات المالكة.

وتحشد المنظمات النقابية الهندية بطريقة موحدة في مواجهة هذه الهجمات وتنظم تقارب النضالات: انضم العمال في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ، والداليت وغيرهم من ضحايا التمييز إلى حركة العمال الزراعيين لمواجهة حكومة مودي القاتلة للحريات. إن CGT تجلب لهم كل تضامنها ودعمها!

1 الداليت ، الذين يطلق عليهم أيضًا المنبوذين ، هم مجموعات من الأفراد يتم اعتبارهم ، من وجهة نظر النظام الطبقي ، خارج الطوائف ومخصصين لوظائف أو وظائف تعتبر غير نظيفة. الداليت هم ضحايا الكثير من التمييز.

مونتروي ، 9 ديسمبر 2020

تحديث عن حجم النضالات

أعلن NTUI ، الشريك ل CGT ، في 8 ديسمبر 2020 ، بأن " مقاومة الحركة الفلاحية تظل مصدر إلهام وتثقيف سياسي لحركة الطبقة العاملة. يجب أن تتواصل الجهود لتقوية التحالف بين حركة الطبقة العاملة والفلاحين. وهذا هو سبب ضم طاقاتنا إلى طاقات الفلاحين والمزارعين الذين يواجهون صعوبات في أراضينا ".

الشعار الرئيسي للحركة الحالية هو غزو البرلمان الهندي. لكن الاحتجاجات تتزايد في المدن الهندية الرئيسية:

- في ولاية أندرا براديش Andhra Pradesh ، يضرب أكثر من 5 ملايين عامل تضامناً مع العمال الزراعيين؛
- في ولاية آسام Assam ، إحدى بؤر الشاي الهندي ، توقف الاقتصاد بأكمله؛
- في ولاية بيهار Bihar حيث يسكن 90٪ من سكان الهند الفلاحون الفقراء ، النقل مشلول بالكامل؛
- في تشيناي Chennai ، مقر الحكومة الإقليمية محاط بالاعتصامات والعمال ينظمون المظاهرات يومًا بعد يوم؛
- دلهي Delhi العاصمة تحت الحصار ، والشرطة تغلق المداخل ويتجمع ملايين الفلاحين عند البوابات ، تم إضراب النقل ، وصناعات السيارات في المنطقة الصناعية المتخصصة في السيارات ، في جورجاون مانيسار ، توقف حوالي 400000 عامل "مستقل" أو غير رسمي من "أوبر" إلى "أولا" عن العمل؛
- في جامو-إت - الكشمير Jammu-et-Cachemire ، سجن في الهواء الطلق ، بهارات بانه Bharat Banh ، شعار الإضراب العام الذي اتخذ على أنه شعار لفرض الحق في التظاهر والتعبير عن نفسك ؛
- في كولكاتا Kolkata ، عمال السكك الحديدية في إضراب ، والطرق السريعة محطمة، وانضم الطلاب إلى الحركة ؛
- في مومباي Mumbai ، العاصمة الاقتصادية الهندية ، إضراب ضخم وإغلاق السوق؛
- في البنجاب Pendjab ، أضرب غالبية موظفي الخدمة المدنية؛
- في ولاية أوتار براديش Uttar Pradesh ، عاصمة النخبة الصلبة لحزب بهاراتيا جاناتا ، وقعت اشتباكات كبيرة.■

أعلن NTUI ، الشريك ل CGT ، في 8 ديسمبر 2020 ، بأن " مقاومة الحركة الفلاحية تظل مصدر إلهام وتثقيف سياسي لحركة الطبقة العاملة. يجب أن تتواصل الجهود لتقوية التحالف بين حركة الطبقة العاملة والفلاحين. وهذا هو سبب ضم طاقاتنا إلى طاقات الفلاحين والمزارعين الذين يواجهون صعوبات في أراضينا ".

التعليم بالعقدة عنوان تخريب المدرسة العمومية

الحسين لهناوي

منذ بداية الموسم الدراسي الحالي، يخوض الأساتذة الذين فرضت عليهم الدولة مخطط صندوق النقد الدولي المتمثل في تسليع التعليم وتخريب المدرسة العمومية من خلال جعلهم في وضعية التعاقد مع الأكاديميات، أشكالا نضالية من أجل حقهم في الإدماج في قانون الوظيفة العمومية أسوة بباقي رجال ونساء التعليم الذين سبقوهم في هذا القطاع. ومن المعلوم أن هذا المخطط الجهنمي يهدف إلى اجتثاث المدرسة العمومية والإجهاز على مجانية التعليم، لذلك ستتحول هذه الأكاديميات إلى وكالات تبيع خدمات التعليم للأبناء بواسطة يد عاملة تشتغل تحت رحمة الرأسمال المحلي والأجنبي.

وبالرجوع إلى تاريخ التعليم، منذ الاستقلال الشكلي، سيتبين لنا أن النظام ينهج سياسة معادية للمدرسة العمومية ولكل ما يتعلق بها من تلاميذ وطلبة ومدرسين ومناهج ومقررات. ففي ندوة صحفية يوم 6 أبريل 1966، أقر وزير التعليم، آنذاك أن اعتبار المبادئ الأربعة: التعميم، التوحيد، التعريب والمغربة التي تم اعتمادها خلال العشرية 1956 - 1966 غير واقعية ولا تراعي إمكانيات الدولة، لذلك اقترح التوجه الجديد للسياسة التعليمية خلال العشرية الثانية: 1966 - 1976 الذي يرتكز على أهم المحاور التالية:

- تقليص أعداد التلميذات والتلاميذ في جميع الأسلاك التعليمية؛
- اعتماد مبدأ الانتقاء من أجل الالتحاق بالتعليم الثانوي؛
- تقوية التعليم التقني ووضع سياسة جديدة للتخطيط؛
- توجيه إلزامي للتلاميذ والطلبة وفق حاجات المقاولات؛
- إحداث سلك من سنتين، بعد التعليم الابتدائي للتلاميذ المتوسطين وحرمانهم من متابعة الدراسة؛
- مراجعة هيكلة الأسلاك وتمديد بعضها؛
- وضع خطة لتكوين الأساتذة وفق الإمكانيات المالية للدولة.

وعرفت سنة 1975 صدور ظهير خاص بما سمي بالإصلاح الجامعي للرد على النضالات الطلابية الواسعة التي عاشتها الجامعة المغربية. وخلال سنة 1983 سينصاع النظام، بشكل مطلق إلى تعليمات المؤسسات المالية الامبريالية، بإصدار قرار يعتبر التعليم قطاعا غير منتج، مع كل ما يستتبع هذا المنحى من انعكاسات سلبية. في سنة 1985 سيتم تطبيق سياسة تشجيع التعليم الخصوصي، بعد ذلك سيستمر النظام في إلهاء الشعب بالعديد من اللجان والمبادرات، من قبيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج ألاستعجالي لإصلاح التعليم، مدرسة النجاح... فما يمكن استنتاجه هو أن النظام يسهر على إعادة إنتاج الفوارق الطبقية وتوسيعها بين الفقراء والأغنياء كما بين المدينة والبادية من خلال منظومة التعليم.

إن سياسة التوظيف بالعقدة مع الشابات والشباب الذين سد النظام في وجههم كل أبواب التشغيل، تهدف إلى النيل من كرامتهم عبر إخضاعهم للهشاشة ومنعهم من التواصل فيما بينهم للدفاع عن حقوقهم والتصدي الجماعي للإجراءات التضييقية والزجرية في حقهم. فكما ذكرنا سابقا فإن هذه السياسة، تعتبر قطاع التعليم قطاعا إنتاجيا يجب الاستثمار فيه من طرف الرأسمال، لذلك سارعت في عمليات تخريب المدرسة العمومية، عبر العديد من الإجراءات أهمها التغييرات المتتالية لمضامين المقررات الدراسية. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تسفيه التعليم العمومي مست، كذلك نساء ورجال التعليم، حيث كان نصيبهم إطلاق حملة شرسة في أوساط الشعب، تستهدف النيل من كرامتهم وعطاءاتهم. هذه الحملة الخبيثة، ساهمت في تراجع مكانتهم الاعتبارية في المجتمع بشكل فظيع. فخلال ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي، كان نساء ورجال التعليم يتمتعون باحترام المجتمع، كيف لا وهم من يتكلفون بإعداد أجيال الغد التي ستسهر على تقدم البلاد وازدهارها.

نظرا للاهتمام البالغ الذي يوليه الشعب المغربي لقضية التعليم، فإن النظام ينهج المرونة الكبيرة وخلق حلقات الإلهاء والانتظارية، لينفذ مسلسل التفكيك بشكل تدريجي. وفي نفس السياق، يتم دعم التعليم الخصوصي عبر إعفائه من الضرائب ومنحه التسهيلات والتشجيعات السخية.

خلال الموسم الدراسي 2016، اعتبر النظام أن موازين القوة لصالحه لتطبيق التشغيل بالعقدة في قطاع التعليم، معتبرا أن تزايد أعداد المعطلين، الذين يلجون سوق الشغل سيسهل هذه الخطة.

إلا أن الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، بتوحيد صفوفهم في تنسيقيتهم وخوضهم نضالات بطولية وصمودهم أمام هجومات القوات القمعية وتحديهم للاقتطاعات الظالمة من رواتبهم الهزيلة، أربكت مخطط النظام، وأضعفت حساباته. إن نضالات هذه الشريحة، تتعدى المطالبة بحقها المشروع في الإدماج في الوظيفة العمومية، لتشمل النضال العام من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم عمومي مجاني وموحد، وفي نفس الوقت رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي مستهدف ليحل محله التشغيل بالعقدة وهو ما يعني تعميم الهشاشة في الشغل تحت رحمة شركات المناولة. إن الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، كأطر تربوية ساهرة على إعداد أجيال الغد، يشكلون الأعمدة الرئيسية لبناء مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطن بحقوقه الكاملة، مجتمع المواطنات والمواطنين الأحرار وليس مجتمع الرعايا. فلا يمكن انتظار تأطير وإعداد الأجيال من طرف هؤلاء الأساتذة الذين تداس كرامتهم وتهضم حقوقهم. فنضال هذه الفئة، هو نضال بالوكالة عن الشعب المغربي قاطبة. فلا يمكن لهذا الشعب أن يستمر في التفرج على ما يتعرضون له من قمع وتنكيل وتضييق. من واجب الشعب، عبر هيئاته السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية أن يحتضن هذه النضالات ويحصنها ويدعمها، بعيدا عن المزايدات والحسابات الضيقة، لأن مطالبهم تصب في إرساء مشروع مجتمعي يهم السواد الأعظم من الشعب الذي يتخبط في أزمة خانقة بسبب السياسات الليبيرالية التبعية. فلا كرامة ولا حرية بدون تعليم عمومي مجاني وموحد، ولا تعليم عمومي مجاني وموحد بدون حرية وكرامة نساء ورجال التعليم.■

إن الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، بتوحيد صفوفهم في تنسيقيتهم وخوضهم نضالات بطولية وصمودهم أمام هجومات القوات القمعية وتحديهم للاقتطاعات الظالمة من رواتبهم الهزيلة، أربكت مخطط النظام، وأضعفت حساباته. إن نضالات هذه الشريحة، تتعدى المطالبة بحقها المشروع في الإدماج في الوظيفة العمومية، لتشمل النضال العام من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم عمومي مجاني وموحد،..

نظام التعاقد تكريس للهشاشة في الشغل وضرب للمدرسة العمومية

يخوض الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أشكالا نضالية من أجل حقهم في الإدماج في قانون الوظيفة العمومية أسوة بباقي رجال ونساء التعليم الذين سبقوهم في هذا القطاع الحيوي الذي يعد المنطلق الأساسي لتقدم الشعوب والأمم. فمنذ 2016، وبتوجيه من صندوق النقد الدولي اعتمدت الدولة سياسة التوظيف بالعقدة مع الشابات والشبان الذين سدت في وجههم كل أبواب التشغيل، تمهيدا لتطبيق هذه السياسة اللاشعبية.

وتؤكد اليوم الحركة النقابية المناضلة (نقابات تعليمية مناضلة وتنسيقية وطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد) بمعية كل التعبيرات المجتمعية المناضلة (أحزاب سياسية وحركة حقوقية ومجتمع مدني مناضل) على كون التعاقد جريمة حقيقية تستهدف إقبار الوظيفة العمومية، وتحويل المرافق العمومية إلى شركات خاصة تبيع كل الخدمات للمجتمع، وتشغل أجراء وأجيرات بها يفتقدون لكل مقومات الاستقرار الوظيفي والاجتماعي.

في هذا السياق تخصص جريدة النهج الديمقراطي ملف عددها لواقع الحكرة والهشاشة والقمع الذي يعانيه الشباب المغربي، هذا الواقع الذي استفحل مع جائحة كورونا، مع تركيز كبير على التعاقد في قطاع التربية والتعليم، كنموذج لتلك الهشاشة، مع محاولة إبراز المصادر العميقة لسياسة التعاقد وتداعياتها وكذا آفاق مواجهتها.

ضحايا الإقصاء في المباريات في حاجة للاتحاد ضد السياسة الطبقية

زينب السايح

في سياق يتسم بارتفاع الأزمة الرأسمالية على المستوى العالمي والتي ألقت بظلالها على المغرب كبلد تابع اقتصاديا وسياسيا، وفي ظل الأزمة الصحية التي كشفت بالملموس على هشاشة الاقتصاد المغربي المرهون بالسوق العالمية والناجم عن الاختيارات الاقتصادية التي تنهجها الدولة في جميع القطاعات الاجتماعية والتي فاقمت من مستويات الفقر والهشاشة والبطالة. بادرت وزارة التربية الوطنية إلى الإعلان عن مباراة للتوظيف بالتعاقد للأطر الأكاديمية، الخاصة بالأساتذة وملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين والاجتماعيين وذلك يوم الأربعاء 25 نونبر 2020 لتغطية الخصاص المهول الذي تعاني منه مؤسسات التعليم العمومي بعد الفشل الذريع الذي عرفته كل البرامج السابقة من أجل إصلاح التعليم.

فبالرغم من التحذيرات التي دقت ناقوس الخطر في مجال التعليم وكذا العديد من نضالات الشبيبة التعليمية والنقابات التي طالبت بالحق في تعليم جيد ومجاني لعموم أبناء وبنات الشعب، مازالت الدولة تتعنت في الاستجابة لهذه المطالب سالكة طريق التقشف والخوصصة حتى تكون بمثابة التلميذ النجيب في إرضائها للمؤسسات المالية الدولية.

فمنذ السبعينات إلى يومنا هذا، نهجت الدولة سياسة تقشفية بعد موافقتها على برنامج التقويم الهيكلي المفروض على المغرب من أجل تسريع وثيرة اندماجه في الدورة المالية العالمية. وبهذا الإذعان لقرارات الثالوث الملوث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) قد يكون المغرب خطى خطوات سريعة نحو إغراق نفسه في المديونية الخارجية ورفع من قبضة التحكم في شؤونه الداخلية والخارجية وكل قراراته ومصير اقتصاده وتنميته، خاصة في أكثر القطاعات الاجتماعية حيوية مثل التعليم والصحة والفلاحة والصناعة والثقافة. .. إلخ. وهكذا أصبح التعليم العمومي تحت رحمة المؤسسات المالية المانحة للقروض.

أدى أبناء وبنات هذا الشعب ثمنه غاليا والمتمثل في الإجهاز على مكتسبات اجتماعية مهمة من قبيل حرمان فئة عريضة من الحق في التعليم بسبب انخفاض في الميزانية العامة المخصصة للتعليم، انخفاض نسبة المنح المخصصة لأبناء وبنات الكادحين، ضعف نسب الولوج إلى التعليم العالي، ضعف نسب الولوج إلى المعاهد الوطنية، ضعف البنيات التحتية وضعف الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العمومي الشيء الذي فاقم من أزمة التعليم وجعله يحتل رتبا متدنية في التصنيف العالمي. إضافة إلى هذه المشاكل التي ذكرناها نجد شبح البطالة الذي يواجه خريجي وخريجات الجامعة المغربية. فبعد انسداد الأفق وغلق الحق في التوظيف مازال التعليم هو الأمل الوحيد لأبناء الشعب وبناته.

تقدم لاجتياز المباراة 20087 مرشح في حين كانت المناصب المخصصة محصورة في 17 ألف منصب. هذا الرقم يعبر عن حجم الخصاص المهول نتيجة آثار برنامج التقويم الهيكلي الذي تأسس على منطق التقشف في الوظيفة العمومية وتقليص حجم التوظيفات خاصة في قطاعي التعليم والصحة أهم القطاعات الحيوية للدولة وللمواطن. كما يعبر عن حجم جيوش العاطلين والعاطلات الذين مازال حلم الوظيفة في التعليم يراودهم لينقذهم من البطالة والفقر، إلا أن النتائج كانت صادمة ككل مرة، حيث عبر المئات من المترشحين والمترشحات عن غضبهم بعد الإعلان عن النتائج خاصة أن طبيعة الأسئلة كانت في المتناول إذ أن العديد من الراسبين طالبوا بإعادة التصحيح

وهددوا باللجوء إلى القضاء للمطالبة بالعدالة والإنصاف.

غير أنه في بلد كالمغرب، حيث يعاني من الرشوة والفساد رغم تنبيهات المنتظم الدولي والجمعيات الحقوقية والمجلس الأعلى للحسابات، ما زال يتربع المراتب الأولى عالميا في سلم الفساد وغياب المحاسبة والقضاء غير النزيه، لكل هذه الأسباب يصعب الرهان على شفافية المباريات. فالشائع هو أن الزبونية والمحسوبية في مثل هذه المباريات هي الحاسم.

ما العمل؟

أمام كل إشكالية يطرح علينا سؤال ما العمل حتى نستطيع الإجابة بوضوح تام وأن نضع أمام أعيننا كل الطرق والسبل لمواجهة هذا الوضع المتأزم الذي نواجهه والذي سيكون عثرة أمام تقدمنا إن لم نستطع إزاحته.

بالرغم من العديد من النضالات التي قادتها الشبيبة التعليمية تحت إطارهم العتيد الإتحاد الوطني لطلبة المغرب وبالرغم من التضحيات الجسام وعدد الشهداء الذين سقطوا في معركة الحق في تعليم شعبي ديمقراطي وعلمي وبالرغم من النضالات التي خاضتها التنسيقيات والنقابات التعليمية والنضالات التي خاضتها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وكذلك تنسيقيات الموجزين والأطر العليا من أجل الحق في الوظيفة العمومية إلا أن الوضع يسير من سيء إلى أسوأ والدولة ماضية نحو الإجهاز على ما تبقى من مجانية التعليم والإجهاز على الوظيفة العمومية وكل المكتسبات التي خاضها أبناء وبنات شعبنا خاصة بعد فرضها لقانون الإطار 51. 17.

من كل ما سبق يتضح أن معركة التعليم ومعركة التشغيل هما معركتان مرتبطتان بالنضال العام من أجل الديمقراطية واستقلالية الوطن من التبعية ومن المديونية وهذا يتطلب من كل الديمقراطيين والديمقراطيات خوض معارك طاحنة والوحدة النضالية في الميدان وتعبئة الشبيبات على:

- **الشبيبة التعليمية:**

- التنظيم في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والوحدة النضالية على أرضية برنامج وطني متفق عليه يهم الحق في التعليم وإسقاط كل المخططات التي تستعجل تصفية وخوصصة التعليم.

- **الأطر المعطلة:**

- النضال والالتحاق بصفوف الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب هذا الإطار العتيد والتاريخي الذي حقق مكتسبات مهمة في الولوج إلى الوظيفة العمومية ومازال يناضل ويؤمن بالحق في الشغل ويربطه بالنضال العام من أجل العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة والديمقراطية.

والعمل على:

- محاربة التشتت النضالي وتفجير معارك من أجل إسقاط العمل بالعقدة والحق في الوظيفة العمومية وإسقاط مخطط الخوصصة في الشغل.

- محاربة وفضح الفساد والزبونية والنضال من أجل الحق في الشغل للجميع.

- المساهمة والمشاركة في جميع الحراكات الشعبية والعمالية التي تناضل من أجل الحقوق ورفع التهميش والتمييز ومناهضة الفقر.

- التضامن مع كل المعارك التي يخوضها شعبنا في كل بقاع هذا الوطن.

- النضال من أجل دستور ديمقراطي يضمن الحقوق والكرامة والعدالة لجميع المواطنين والمواطنات كمدخل أساسي لبناء دولة الحق والقانون.

- النضال من أجل الحريات العامة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

- المساهمة والالتحاق بمنظمات النضال الديمقراطية من أجل تقوية صفوفها حتى تتمكن من صد الهجمة الشرسة التي يشنها المخزن ضد المكتسبات التعليمية والشغلية والديمقراطية.

- النضال بجانب النساء من أجل المساواة والإنصاف في جميع المجالات. ■

النظام التربوي العالمي الجديد : بلاغة الخطاب وجشع الرأسمال

محمد موساوي

لتسليط الضوء على مصادر سياسة الدولة في مجال التعليم ننشر جزءا من بحث للباحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الاستاذ محمد موساوي المعنون ب"النظام التربوي الجديد: بلاغة الخطاب وجشع الرأسمال"

اقتصاد المعرفة

إن تحول المؤسسة التعليمية إلى مدرسة رأسمالية جديدة لا يمكن فهمه بالكامل إذا تم إغفال التحول الجذري الذي لحق بالمعرفة ذاتها. ويمكن البرهنة على هذا بما ورد في عدة وثائق على المستوى الدولي، منها إستراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تصبو إلى تبوء مرتبة "اقتصاد المعرفة الأكثر تنافسية في العالم" مع حلول سنة 2020، ونفس الشيء تم تأكيده بأن "النمو الذكي يعني تدعيم دور المعرفة والابتكار كرافعة للنمو المستقبلي. مما يتطلب تجويدا أفضل للتعليم، وكذا تحويل الأفكار الخلاقة إلى موارد وخدمات قصد خلق نمو معتبر، ومناصب شغل أفضل، ورفع التحديات المجتمعية...".

وبهذا التعريف لدور المعرفة، يتضح أن التصور نفعي، اقتصادي؛ إذ لا حاجة للنسق الرأسمالي بمعرفة لا تتوفر على قيمة اقتصادية في السوق - وفي هذا التأويل تتماثل المعرفة والابتكار العلمي. وقياسا على مقولة ماركس ، يمكن الإقرار بأن المعرفة، في النظام الرأسمالي، لا تتحقق حبا لذاتها وإنما بناء على قدرتها على أن تكون الحاضنة والوسيلة لتحصيل الربح الوفير، أي أن تكون سلعة بكل الأوصاف. ومعنى هذا أن على مؤسسات التربية والبحث أن تتغير حسب ما يتوافق وإنتاج معارف تنافسية. يتأتى هذا بفضل اتباع مساطر محددة لتقييم وتوجيه المؤسسات المعنية التي أصبحت ملزمة بالمنظور الكمي للمعرفة والابتكار.

سطوة الكفايات والقابلية للشغل وإنتاج الرأسمال البشري

يفرض شكل المعرفة الجديدة وجوده عبر هيمنة منطق "الكفايات" (compétences) في التعليم ومنطق الابتكار(innovation) في ميدان البحوث. وللإحاطة بالوضع الامتيازي هذا، لابد من التذكير بأن مفهوم الكفاية، وإن كان غير دقيق، يحيل على رصيد من المهارات المهنية والمعارف العملية التي تمكن حاملها من الاستجابة لمستجدات سوق العمل.

في مجال التربية والتكوين صارت "الكفاية" العامل الاستراتيجي الناظم لكل الإصلاحات من قبيل تعميم مهننة برامج التدريس، مراجعة بنية المضامين والآليات المؤسساتية لتقييم التكاوين، ضبط عملية التمدرس ومراقبة ومعيرة أنشطة المعلمين المهنية وكذا باقي الفاعلين التربويين..

بهذا يصبح توفر فرد ما على قدر معين من الكفايات المهنية شرطا ضروريا في تمتعه بقابلية كامنة للشغل employabilité))، بيد أن هذا لا يكفي لأن القابلية للشغل تستدعى حضور عوامل أخرى تتعلق بالمواصفات الذاتية لطالب الشغل، منها قدرة التكيف وتحمل الضغط، روح المبادرة والعمل الجماعي، بالإضافة إلى وفائه للمقاولة.

وهنا، يبرز الدور الجديد المنوط بمؤسسات التربية والتكوين ألا وهو إنتاج رأسمال بشري بمواصفات تتوافق ومقتضيات القابلية للشغل. وبما أن أحوال سوق الشغل تتغير وتقلبات الإنتاج الاقتصادي فإن عملية إنتاج الرأسمال البشري باتت محكومة بالمرونة اللازمة لصيانة الموجود من الكفايات وتعديلها، وللاستجابة السريعة للمتطلبات الجديدة، وقد تستدعي ضرورة الاستجابة السريعة الكف عن تكاوين معينة إما لأن التقادم أصابها، أو لأنها فقدت صلاحيتها وفائدتها الاقتصادية عملا بمعيار المردودية. وفي حالات أخرى، يتم الاستغناء عن تكوين معين لأن نتائجه الفكرية، السياسية والقيمية لا تتلاءم وسلطة الطبقات السائدة.

إن هذا التصور النفعي لعملية التربية والتكوين، وجعلها في خدمة القابلية للشغل، يتم ترويجه بدعوى العقلانية والنجاعة، وباسم دعم الرأسمال اللامادي البشري. غير أن النظر في المسألة بطريقة مخالفة، يكشف أن العملية لا تعدو أن تكون إنتاجا لقوة عمل بمواصفات جديدة (بدنية، معنوية، ثقافية، وسيكولوجية...) تتمتع بجاهزية عالية في إنتاج أرباح معتبرة عند استغلالها في دورة الإنتاج الرأسمالي.

عودا إلى الخطاب الليبرالي، نلاحظ أن أسلوب طمس المعنى هو الذي تم استعماله لإخفاء طبيعة قوة العمل ونقل الاهتمام إلى مزايا الرأسمال البشري.

المرتكزات الخصوصية لمنظومة التربية والتكوين

تشمل المرتكزات الخصوصية، أساسا : ترسيخ الطبيعة المقاولاتية للمؤسسة التعليمية، التنافس المدرسي وتعديل إعادة الإنتاج الاجتماعي.

المدرسة الرأسمالية الجديدة

تروم سياسات الإصلاح التربوي الجديدة تنصيب المؤسسة التعليمية، كمقاولة وظيفتها إنتاج الرأسمال البشري، الذي ما هو سوى قوة عمل بمواصفات معينة تجعله ككل السلع قابلا للتداول في الأسواق. هكذا تتحول حجرة الدرس إلى ورشة إنتاج مكتملة العناصر، يكون فيها التلميذ المادة الخام والمنتوج في نفس الآن، بينما تشكل العناصر الأخرى من بنيات تحتية وأستاذ ووسائل الإيضاح عوامل إنتاج. وفق هذا المنظور تنحصر مهمة المدرسة في إيجاد الوصفة الناجعة التي تجمع بين التكلفة الأدنى والمردود الأمثل في نطاق ما تتيحه التقنيات المتوفرة بما فيها الطرق البيداغوجية ونظم الاشتغال. ولا غرابة أن تزدهر، في هذا السياق، ترسانة مصطلحات ومقاربات إنتاجوية من قبيل : النجاعة، المردودية، التتبع والتقييم المستمر، الجودة، خدمة الزبون (التلميذ هو الملك)، المنافسة والتنافس، التخطيط الهادف...وهلم ضبطا !!

إذا كانت هذه المواصفات تنطبق على المدرسة، كما تم تشريحها ونقدها في سبعينيات القرن الفارط، فإنها تكتسي وقعا مميزا في ظل الرأسمالية النيوليبرالية المتنفذة حاليا.

أول ما يسترعي الانتباه فقدان المدرسة لاستقلاليتها النسبية. فقد أدت سطوة الاختزال الاقتصادي الرأسمالي إلى تجريد المدرسة من أبعادها الثقافية، التنويرية والمعرفية الإنسانية التي كانت توفر لها هامشا حيويا من الاستقلالية نسبة لوظيفتها التكوينية الصرفة. موازاة مع هذا التآكل، تراجع قسط الحرية الذي كان الأستاذ يتمتع به سابقا. وقياسا على رياضة الجمباز، فقد اضطر الأستاذ إلى الزهد في الحركات الحرة وما عاد يؤدي غير الحركات الإجبارية لأن لا وقت هناك لصرفه في ما "لا ينفع".

بهذا تحول الأستاذ إلى مجرد "عامل ذهني" مهمته الالتزام بوصفات جاهزة وتقنيات بيداغوجية معدة سلفا دون إشراكه بأي شكل في صياغتها أو حتى مناقشتها قبل الشروع في تطبيقها.

التنافس المدرسي وإعادة الإنتاج الاجتماعي

يشكل التنافس المدرسي نمطا لضبط نظام التمدرس، كما يمثل أحد عوامل إعادة الإنتاج الاجتماعي. إن التنافس المدرسي الحالي والآخذ في التنامي يختلف، إلى حد بعيد، عن التنافس الذي كان سائدا تحت نظام "النخبوية" التقليدي. ويعود هذا إلى تعميم التمدرس، وإلى إلزامية التمدرس حتى سن معينة، مما أدى إلى اصطدام هذه الصيرورة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية التي يطبعها التراتب الطبقي وتراجع فرص الشغل؛ ولم يجد واضعو خطط الإصلاح التربوي غير تعميم التنافس وتشديد وقعه باطراد عند الانتقال من سلك تعليمي إلى آخر، أعلى منه، وذلك للحد من تعاظم أعداد ذوي الحق في الشغل من حاملي الشهادات العليا. وهكذا تكتمل كل العناصر المؤسسة لعملية إعادة إنتاج اجتماعية من النوع الانكماشي، حيث إن طاقة البنية الاجتماعية الحالية على استيعاب طالبي الشغل الجدد في تراجع متزايد. وقد اعتمد هذا النمط الجديد من التنافس على ثلاثة أسس :

التمييز الاجتماعي بين المؤسسات؛

تفريق تمييزي أكبر بين المسالك الدراسية؛

اعتماد متزايد على التعليم الخاص وعلى التعليم الموازي المؤدى عنه.

في هذا السياق التنافسي الشديد، تضطر المدارس المتبارية فيما بينها لتقديم عرض تربوي تنافسي وجذاب عبر التجديد المستمر وتخفيض نفقاتها إلى أدنى حد ممكن. وموازاة مع هذا، تجد عائلات التلاميذ والطلبة نفسها منخرطة في مسلسل منهك للتنافس بحثا عن المؤسسة الأنسب، وفي إبداء مسؤولية أكبر في الحرص على تعليم وتتبع خطى أبنائها بما في ذلك القيام باستثمارات تربوية إضافية لصالحهم قد تفوق طاقتها المالية.

لقد أدى تعميم التنافس المدرسي، في ظل التناقص النسبي للعرض التربوي العمومي كما وكيفا، وفي ظل انحسار فرص الشغل بمختلف دراجاتها، إلى بروز عدة أوضاع تعبر كلها عن تعميق الفوارق في تحصيل المعرفة والتكوين وإلى تعزيز رهيب للتعليم النخبوي. وفي ما يلي عينة من هذه الأوضاع :

تعميم منقوص للتمدرس وبسرعات متفاوتة مع ما يعنيه هذا من فوارق في مؤهلات المؤسسات التربوية من حيث التجهيزات وتوفر الأساتذة كما وكيفا ؛

ارتفاع كلفة التمدرس، حتى في القطاع العمومي وبالخصوص في السلك العالي، وتنامي سريع للتعليم الخاص بكل الأسلاك وبالمسالك المزعوم أنها أكثر رواجا في سوق الشغل؛

تحميل التلميذ مسؤولية التفوق في التحصيل (إلى جانب الأستاذ) وحثه على تبنى مشروع شخصي للارتقاء عملا بمقولة : "تكوين أفضل، شغل أفضل، لحياة أحسن" ؛

التفنن في تجريب طرق بيداغوجية والارتكاز عليها لحل معضلات نقص التحصيل وتكافؤ الفرص، كما لو أن الأمر يتعلق فقط باختيار التقنيات الأنسب للرفع من الإنتاجية، كان آخرها طريقة الفارقية التي تتوخى المواكبة الفردية لتقويم وردم الفوارق المترتبة عن اختلاف الأوضاع الاجتماعية؛

تعميم التوجه المبكر حسب معايير معينة تحدد للتلميذ مصيره المحتوم، في حين يعد هذا مسا خطيرا بحقه في النماء المتعدد الأبعاد مستفيدا في ذلك من الفرص المتاحة له لاحقا.

خلاصة

بناء على ما ورد أعلاه، تبدو واضحة مرامي سياسات الإصلاح التربوي الزاحفة عبر العالم، والتي تكمن في إرساء نظام تربوي نيوليبرالي. إن الدراسات النقدية المتوفرة بقدر كبير، كما مواقف الحركات المقاومة وبعض منظمات الأمم المتحدة، تبين، بما لا يدع مجالا للشك، أن هذه السياسات تدميرية فعلا للطابع العمومي للتعليم بالإضافة لكونها باهظة التكلفة و شديدة الانتقائية. وبهذه المساوئ مجتمعة فلن يكون بوسعها الوفاء بكل ما لوحت به من وعود وأحلام مهما تعددت الخدع العقلانوية والتقنوية المجندة. فلا تكافؤ الفرص سوف يتحقق للجميع ولا التعلم من المهد إلى الحد سوف يعم؛ في الغالب، وحدها قلة قليلة ممن يستطيع أن يدفع أكثر سيكون من نصيبها الارتقاء والجودة والنجاح.

إذا كان هذا مصير المتعلمين في البلدان المتقدمة، فما بالك حين يتعلق الأمر ببلد كالمغرب لا يزال لم يبرح الرتب المتأخرة على سلم التنمية البشرية. إن الإصلاح التربوي المرتقب لن يبلي أفضل من سابقيه، ليس لأن الوسائل المالية وغيرها سوف تعوزه ولكن لأن به عور خلقي، وقد أريد له أن يكون كذلك.

بالمغرب لازال التعليم يشكل الفرصة الثمينة والمصيرية للأغلبية الساحقة من المواطنين في الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن المنافع الإنسانية التي يسديها من تنوير وتوعية. وعليه، وجب توفير التعليم الكافي والجيد للجميع.

تنزع المواقف الرسمية، مغالطة، إلى تحميل المؤسسة التعليمية مسؤولية الإخفاق في ربط التكوين بالشغل، بينما لا أحد من أصحاب القرار يسائل النسيج الاقتصادي، خاصة، عن عقمه العضال في خلق الشغل الكافي. ثم ما بالهم لا يفطنون إلى النقص الصارخ في جميع المهن والمهارات والتخصصات، على اختلاف مستوياتها؛ ألا يرون أن البلد لا يزال بعيدا عن مرحلة الإشباع من حيث الرقي الإنساني؟

ضدا على ما سبق، يكتفون بالإمعان في التأكيد على صواب فصل التكوين عن التوظيف. من المعلوم، مثلا، أن مراكز تكوين الأساتذة أنشئت خصيصا للمزاوجة بين سد الخصاص وملاءمة التكوين مع الشغل في القطاع العمومي، وبدل الإبقاء على هذه الصفة وتجويدها، إذا بالتخريب يطالها، بدعوى تمكين أكبر عدد من المتدربين الاستفادة منها. إذ سوف تتاح للخريجين فرص التوظيف بعد اجتياز مباراة بنجاح، أو الالتحاق بقطاع التعليم الخاص أو الذهاب للعمل بدول الخليج (هكذا..).

فابشر يا مصطفى ، وابشري يا نجية ؛.... و ما رأيك يا بهية !! ■

التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، تجربة نضال وحدوي وصمود بطولي

سعد عبيل

تواصل التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد معركتها الرامية لإدماج جميع الأساتذة المفروض عليهم التعاقد منذ اعتماد هذا النمط من التشغيل سنة 2016 وإسقاط مخطط التعاقد، في وضع حقوقي واجتماعي يتميز بالاحتقان وهجوم الدولة على القطاعات العمومية (صحة - تعليم - تشغيل..)، وقمع جميع الحركات الاحتجاجية في جميع المدن، مستغلة الجائحة، وما تفرضه من تدابير احترازية لمنع انتشار الوباء، في تمرير المخططات التراجعية في القطاعات الحيوية التي تضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية للمواطن المغربي.

ورغم الجائحة والاقتطاعات المتكررة من أجور الأساتذة جراء الإضراب، الذي يعتبر حقا مشروعا يكفله الدستور وجميع المواثيق والمعاهدات الدولية، بالإضافة للحملات الإعلامية، التي تقوم بها الوزارة لتلميع هذا النمط من التشغيل، وتراجع العمل النقابي المكافح، وكذا المضايقات والمتابعات في حق الأساتذة أعضاء التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد. ومازالت التنسيقية صامدة مستمرة في معركتها وتسطير برامج نضالية كان آخرها الدعوة لمسيرة الأقطاب يوم 26 يناير 2021 بكل من مدينتي الدار البيضاء وإنزكان.

ومنذ تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يوم 04 مارس 2018 بالرباط واصلت التنسيقية نضالها من أجل إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في الوظيفة العمومية، هذه المعركة البطولية المستمرة دفاعا عن المدرسة العمومية وحق أبناء الشعب المغربي في وظيفة تضمن الاستقرار المادي والنفسي والاجتماعي، مما يعطيه القابلية للاشتغال في ظروف أحسن وبالتالي مردودية أحسن بالمدرسة العمومية التي تحاول الدولة بيعها، من خلال مجموعة من المخططات من بينها التعاقد. هذه المعركة البطولية التي تتمثل في عدة واجهات.

فميدانيا؛ خاضت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد منذ أول مسيرة وطنية يوم 06 ماي 2018 مجموعة من الأشكال الاحتجاجية (وقفات، اعتصامات، مسيرات...) واجهت فيها التنسيقية دائما القمع الشرس الذي يطال دائما أشكال التنسيقية الوطنية رغم سلميتها والتنظيم الذي تميزت به. هذا القمع الذي خلف إجهاض أب الأستاذة هدى حجيلي شهيدا بأحد شوارع الرباط ليلة التدخل الهمجي على اعتصام الأساتذة أمام البرلمان ليلة 25 من أبريل 2019. كما أدى القمع إلى إصابات بجروح بليغة في صفوف الأساتذة منذ الشكل الوطني يوم 20 فبراير 2019 إلى آخر شكل جهوي للتنسيقية الجهوية لجهة طنجة تطوان بمدينة طنجة يوم الأحد 17 يناير 2021. تميزت هذه الأشكال أيضا بتواصلها المباشر مع الحاضنة الشعبية، في عدة مناطق في الأسواق الشعبية والمقاهي والأحياء والجامعات، للتعريف بهذا المخطط ومن وراءه من مؤسسات دولية مانحة والتي تجعل من بلدان كالمغرب تابعة في السياسات العمومية لهذه المؤسسات وفق إملاءات مشروطة. كما كانت الآلة القمعية مرتبكة في تبرير قمعها، فمرة تبرر ذلك باحتلال الملك العام وعرقلة السير وعدم الترخيص للشكل الاحتجاجي قبل الجائحة، وفي زمن الجائحة تبرر قمعها بالتدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، رغم التزام الأساتذة بذلك والهدف كان واضحا هو ترهيب الأساتذة من أجل إخماد هذه المعركة البطولية المتواصلة للسنة الرابعة على التوالي، تماما كما تم التعامل مع عدة احتجاجات سواء قبل أو في زمن الجائحة.

وعلى المستوى القانوني؛ حضرت التنسيقية الوطنية لعدة جلسات حوار مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، بمعية النقابات التعليمية الست الأكثر تمثيلية بعدما فرض الحوار على الوزارة بسبب الاحتقان في المدرسة العمومية جراء خوض التنسيقية إضرابا مفتوحا، في وقت كانت ترفض الوزارة أن تجلس جنبا إلى جنب مع التنسيقيات، لكونها إطار غير قانوني والوزارة تحاور النقابات فقط. من خلال هذه الجلسات دافعت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عن ملفها المطلبي وجعلت الوزارة تتخلى على النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات أو تغير أحد بنوده أو مواده وإعطاء مقترحات حول النقط الأخرى بالملف المطلبي (الحركة الوطنية، معاش التقاعد...) أو إخراج نظام أساسي موحد للشغيلة، ودافعت خلال هذه الجلسات التنسيقية الوطنية ممثلة بلجنة الحوار والتواصل عن الملف، وبرهنت على زيف شعار المماثلة وبينت أوجه التباين بين الأساتذة المرسّمين والأساتذة المفروض عليهم التعاقد، بدأ بالمنصب المالي المركزي إلى الحركة الوطنية إلى معاش التقاعد إلى الحق في اجتياز امتحان التخطيط والتوجيه والإدارة التربوية والتفتيش والحق في الاستيداع ... كما سطرت التنسيقية عدة خطوات نضالية غير مسبوقة سنة 2019 تمثلت في مقاطعة ملحق العقد الذي جاء كملحق للعقد الأول الذي وقعه الأساتذة مكرهين هاربين من شبح البطالة، ولكون الوزارة نقّحت هذا النمط فقط لا غير النمط الذي كانت تعتمد سابقا قبل سنة 2016. كما استطاعت اللجنة القانونية الوطنية ملأ الفراغ القانوني الذي يؤطر عمل الأساتذة المفروض عليهم التعاقد في علاقتهم مع إدارة المؤسسة والأكاديميات مادام ملف الأساتذة لم يحل بعد ولا يمكن تطبيق أي نص قانوني على هذه الفئة برفضها لما يسمى النظام الأساسي للأطر موظفي الأكاديميات.

أما إعلاميا، فحاولت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد جاهدة في تفعيل إعلام بديل يخدم معركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والجرائد الالكترونية المواكبة لبرامج التنسيقية مواجهة الحملات الإعلامية بين الفينة والأخرى للوزارة عبر الاعلام العمومي والذي لم يعط الحق للتنسيقية في استعماله، حيث عملت التنسيقية على تنظيم ندوات صحفية وخرجات إعلامية توضيحية وإشعاعية، من طرف لجنة الإعلام الوطنية وأعضاء اللجنة القانونية الوطنية بالإضافة إلى بعض رموز العمل النقابي والحقوقي المكافح، والتي تتقاطع إطاراتها مع التنسيقية في معركة الدفاع عن المدرسة العمومية.

وفي الشق الحقوقي، تبنت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد الورقة الحقوقية مؤخرا وجاء هذا الإعلان في البيان الوطني الصادر يوم 02 يناير 2021 لفضح جرائم القمع المتواصل الذي تعرضت له الشغيلة التعليمية في زمن الجائحة وقبلها وانتهاكات حقوق الإنسان في هاذا الشأن، حيث لم تسلم جل أشكال التنسيقية من القمع بل حتى النقابات التعليمية المناضلة، نذكر كمثال القمع الذي تعرضت له الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بالرباط يوم الخميس 14 يناير 2021 أمام ساحة مبنى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي.

إن معركة إسقاط التعاقد وبيع المدرسة العمومية ليست معركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وفقط، إنما هي معركة جميع فئات الشعب المغربي الكادح عموما والنقابات التعليمية المناضلة والجادة وفدراليات جمعيات آباء وأمهات التلاميذ وجمعيات المجتمع المدني والشباب. إضافة إلى ذلك هو التحام بالجماهير الشعبية الكادحة؛ الجماهير التي لا تملك القدرة المادية لدفع أبناءها للدارسة بالقطاع الخاص وبالتالي الحفاظ على مكتسب تعليم عمومي مجاني ذو جودة لجميع فئات الشعب المغربي المهمشة كما تتطلب المعركة وحدة نضالية ميدانية حقيقية وجادة.■

إن معركة إسقاط التعاقد وبيع المدرسة العمومية ليست معركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وفقط، إنما هي معركة جميع فئات الشعب المغربي الكادح عموما والنقابات التعليمية المناضلة والجادة وفدراليات جمعيات آباء وأمهات التلاميذ وجمعيات المجتمع المدني والشباب.

موضوعات حول الطبقة العاملة المغربية

حسن الصعيب

1 - في تعريف وضع الطبقة العاملة كقوة اجتماعية تاريخية.

في ظل التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية،وتحولاتها حسب تطور أطوار الرأسمالية الطفيلية أو التبعية، فالتعريف الأصلي الذي بلوره ماركس في كتابه الأول من "رأسمال" ظل سائدا في جل الكتابات الماركسية المغربية القديمة والحديثة، دون محاولة تبيئته حسب خصوصية الطبقة العاملة في المغرب،مع العلم أن تعريف ماركس يستند إلى التطور الطبيعي للطبقة العاملة في أوج بروزها كقوة سياسية على مسرح الأحداث السياسية في نهاية القرن التاسع عشر،والذي يلخصها في ثلاثة عناصر مترابطة:يخلق نمط الإنتاج الرأسمالي الشروط الاجتماعية والاقتصادية لبروز الطبقة العاملة كقوة اجتماعية تاريخية لا تملك سوى بيع قوة عملها، إذ تحتل الموقع الرئيسي في عملية الإنتاج مما يؤهلها إلى التحول كطبقة اجتماعية في ميلها التاريخي لتكون الطبقة الثورية في المجتمع، ويساعدها في ذلك كونها طبقة ذات عدد كبير وموحدة عبر عملية الإنتاج، وفي نفس الوقت متعلمة لأن البرجوازية في سبيل تطوير أدوات الإنتاج تطور المعرفة العلمية كما تدفع الطبقة العاملة إلى ساحة النضال السياسي من أجل تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي والقضاء على مخلفات نمط الإنتاج الإقطاعي على الصعيد الثقافي والسياسي.

غير أن تكون الطبقة العاملة في المغرب عرف مسارا آخر تجلى أساسا في بروزها تحت تأثير الاستعمار الذي تحالف مع الأعيان في البداية ثم مع البرجوازية الكومبرادورية في المرحلة اللاحقة، التي ورثت القيم التقليدية للمجتمع القبائلي-القايدي حسب تعبير المفكر السوسيولوجي بول باسكون، ومن خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج ظلت تابعة اقتصاديا وسياسيا للبرجوازية الغربية، ولم تقم بتثوير التعليم والثقافة، بل حافظت على إديولوجية "الآداب السلطانية" التي تكرس الاستبداد والحكم الفردي المطلق، ولأنها ولدت من رحم الإمبريالية، لم تتمكن من تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي، بل حافظت على الأشكال الكلاسيكية من نمط الإنتاج السابقة، وفي ذات الوقت أفرزت شكلا جديدا من الإنتاج مشخصا في الإقتصاد الغير مهيكل الذي يجسد أكثر من 50% من الإنتاج الذي يتم تداوله بين مختلف فئات المجتمع والذي بدوره يولد ظاهرة تسويقه واستقطاب الجزء الأكبر من"قوة العمل الهش" من قبل "الإسلام السياسي" ومع التحولات النيو-لبرالية أصبح نمط الإنتاج في المغرب يخضع لثلاثة ميكانيزمات جديدة: خوصصة قطاعات اجتماعية كالتعليم والصحة والنقل بالإضافة إلى محاولة "رأسملة أراضي الجموع" في إطار مشروع المخطط الأخضر، والعمل بأسلوب الإنتاج المناولة من الباطن الذي يضيف تعقيدا جديدا لاستغلال قوة العمل العضلي والذهني، ثم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي يكرس اقتصاد الريع وسيطرة المافيا المخزنية على الإقتصاد الموجه لخدمة البرجوازية الوكيلة وارتباطه باقتصاد المتربول، كل هذه العناصر تشتغل في شروط اقتصادية وسياسية لا تنتج في النهاية سوى الهجانة على مستوى التكوين الاجتماعي للطبقة العاملة، إذ تظل مفككة على مستوى عملية الإنتاج بسبب التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي، رغم أنها تزداد عددا ولكن في سياق تعميم الهشاشة والمرونة في الشغل، وفي ذات الوقت لاترث التقاليد البرجوازي المتمثلة في "العقلانية والحرية والمساواة " بل ورثت أسوء التقاليد البرجوازية المغربية، حيث لم تكتسب بالنسب الغالبة العظمى من الطبقة العاملة التعليم والثقافة الجديرين بانخراطها بقوة في الصراع السياسي ضد هذه البرجوازية وبنيتها الفوقية المتسمة بالتقليد والتي تغرف من إديولوجية "الآداب السلطانية"

2 - .إجهاض الوعي السياسي للطبقة العاملة

جسد استقلال المغرب الشكلي، إشكالية عميقة في غاية الخطورة، مقارنة مع شعوب المحيط، مثل الصين وفيتنام، اللتين استوعبتا حركتهما التحريرية، الشرط التاريخي لتحررهما، عندما اعتبر الحزبين الشيوعيين أن التحرر من الاستعمار ومن الإمبريالية، لا يمكن قيادته من طرف البرجوازية، وأن معركة التحرر من الاستعمار مرتبط جدليا بسيرورة التحرر الاجتماعي، وقد نجحتا في ترسيم هذه الاستراتيجية، بينما في المغرب ظل الحزب الشيوعي متخلفا عن هذا التصور، مما جعل الطبقة العاملة المغربية الصاعدة تفتقد إلى البوصلة السياسية لقيادة المجتمع نحو التحرر الاجتماعي، ثم عاشت فترات طويلة تحت جناحين، اشتراكي إصلاحي وبيروقراطي مخزني، مما ساهم في تلويث وعيها الطبقي بجرتومة إصلاح أوضاعها من خلال المؤسسات الرجعية القائمة، وعندما نشات الحركة الماركسية-اللينينية لإصلاح هذه الأوضاع، تعرضت لقمع عاصف، ثم استأنفت الدورة التاريخية االطويلة الممتدة من ذلك التاريخ، في ظل تكريس تقليد "السلم الاجتماعي" مهام الإجهاض التاريخي عما تبقى من وعي سياسي للطبقة العاملة، أضيفت إليه التقسيمات الجديدة التي بلورها البراديغم النيو- لبرالي، حيث تناثرت الطبقة العاملة في أقسام مختلفة من الإنتاج هشة، أصبح معه هذا الوضع يستدعي إعادة النظر كليا فيما كان يعبر عنه بالدور التاريخي للطبقة العاملة سابقا، ونحث تصور جديد يليق بطبيعة المرحلة في مجموعها، أي انطلاقا من تحديد الفاعل السياسي الجديد، الذي يجب تكريس مهماته الراهنة والمستقبلية .

3 - من أسباب عزوف الطبقة العاملة عن التنظيم

تعتبر هذه الإشكالية من أعظم الإشكاليات التي تضع مشروع اليسار في مأزق كبير، فمنذ فشل تجربة الحزب الشيوعي ثم الحركة الماركسية اللينينية، لم تبرح الأجوبة المقدمة التي بلورها اليسار بمختلف تنظيماته الثورية أو الإصلاحية خلال العقدين الأخيرين الطابع الدعائي لمشروعهما السياسي، ولم تنجز ما يكفي من الاجتهادات التي تسعف اليسار في التقدم لحل الإشكاليات القديمة، وفي اعتقادي الشخصي، تبرز المهمة الأولى في تعريف وضع الطبقة العاملة كقوة اجتماعية تاريخية في ظل التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية،وتحولاتها حسب تطور أطوار الرأسمالية الطفيلية أو التبعية، فالتعريف الأصلي الذي بلوره ماركس في كتابه الأول من "رأسمال" ظل سائدا في جل الكتابات الماركسية المغربية القديمة والحديثة، دون محاولة تبيئته حسب خصوصية الطبقة العاملة في المغرب،مع العلم أن تعريف ماركس يستند إلى التطور الطبيعي للطبقة العاملة في أوج بروزها كقوة سياسية على مسرح الأحداث السياسية في نهاية القرن التاسع عشر،والذي يلخصها في ثلاثة عناصر مترابطة:يخلق نمط الإنتاج الرأسمالي الشروط الاجتماعية والاقتصادية لبروز الطبقة العاملة كقوة اجتماعية تاريخية لا تملك سوى بيع قوة عملها، إذ تحتل الموقع الرئيسي في عملية الإنتاج مما يؤهلها إلى التحول كطبقة اجتماعية في ميلها التاريخي لتكون الطبقة الثورية في المجتمع، ويساعدها في ذلك كونها طبقة ذات عدد كبير وموحدة عبر عملية الإنتاج، وفي نفس الوقت متعلمة لأن البرجوازية في سبيل تطوير أدوات الإنتاج تطور المعرفة العلمية كما تدفع الطبقة العاملة إلى ساحة النضال السياسي من أجل تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي والقضاء على مخلفات نمط الإنتاج الإقطاعي على الصعيد الثقافي والسياسي.

غير أن تكون الطبقة العاملة في المغرب عرف مسارا آخر تجلى أساسا في بروزها تحت تأثير الاستعمار الذي تحالف مع الأعيان في البداية ثم مع البرجوازية الكومبرادورية في المرحلة اللاحقة، التي ورثت القيم التقليدية للمجتمع القبائلي-القايدي حسب تعبير المفكر السوسيولوجي بول باسكون، ومن خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج ظلت تابعة اقتصاديا وسياسيا للبرجوازية الغربية، ولم تقم بتثوير التعليم والثقافة، بل حافظت على إديولوجية "الآداب السلطانية" التي تكرس الاستبداد والحكم الفردي المطلق، ولأنها ولدت من رحم الإمبريالية، لم تتمكن من تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي، بل حافظت على الأشكال الكلاسيكية من نمط الإنتاج السابقة، وفي ذات الوقت أفرزت شكلا جديدا من الإنتاج مشخصا في الإقتصاد الغير مهيكل الذي يجسد أكثر من 50% من الإنتاج الذي يتم تداوله بين مختلف فئات المجتمع والذي بدوره يولد ظاهرة تسويقه واستقطاب الجزء الأكبر من"قوة العمل الهش" من قبل "الإسلام السياسي" ومع التحولات النيو-لبرالية أصبح نمط الإنتاج في المغرب يخضع لثلاثة ميكانيزمات جديدة: خوصصة قطاعات اجتماعية كالتعليم والصحة والنقل بالإضافة إلى محاولة "رأسملة أراضي الجموع" في إطار مشروع المخطط الأخضر، والعمل بأسلوب الإنتاج المناولة من الباطن الذي يضيف تعقيدا جديدا لاستغلال قوة العمل العضلي والذهني، ثم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي يكرس اقتصاد الريع وسيطرة المافيا المخزنية على الإقتصاد الموجه لخدمة البرجوازية الوكيلة وارتباطه باقتصاد المتربول، كل هذه العناصر تشتغل في شروط اقتصادية وسياسية لا تنتج في النهاية سوى الهجانة على مستوى التكوين الاجتماعي للطبقة العاملة، إذ تظل مفككة على مستوى عملية الإنتاج بسبب التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي، رغم أنها تزداد عددا ولكن في سياق تعميم الهشاشة والمرونة في الشغل، وفي ذات الوقت لاترث التقاليد البرجوازي المتمثلة في "العقلانية والحرية والمساواة " بل ورثت أسوء التقاليد البرجوازية المغربية، حيث لم تكتسب بالنسب الغالبة العظمى من الطبقة العاملة التعليم والثقافة الجديرين بانخراطها بقوة في الصراع السياسي ضد هذه البرجوازية وبنيتها الفوقية المتسمة بالتقليد والتي تغرف من إديولوجية "الآداب السلطانية".

4 - دفاعا عن وحدة الطبقة العاملة المغربية

ليست وحدة الطبقة العاملة بالمعطى القبلي، فتاريخيا تشكلت بفعل دور معول الهدم الاستعماري والتخريبي للبنيات القبلية، لكن دون تدميرها بالكامل، إذ حافظ الاستعمار ثم الاستعمار الجديد فيما بعد على الطابع "العرقي" لمكوناتها الاجتماعية، رغم أنه مني بهزيمة مؤقتة في ظل الحماية، التي أخطأت في الحساب السياسي لما حاولت فرض "الظهير البربري" وانتصار عارض للحركة الوطنية تحت غطاء سياسي مؤدلج بالنزعتين العروبية والإسلامية، لكن في ظل سيطرة البرجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين الكبار، تحول هذا المعطى إلى ما يشبه جواز سفر مضمون، لانتقال المكونين الأمازيغي والعروبي - الإسلامي من الطبقة العاملة، للعمل في أوراش البناء والمصانع والشركات المتعددة الجنسية من أجل تنمية الرأسمال المحلي والأجنبي. وقد أضيف له العنصر النسوي في ظل ظروف اجتماعية، سمحت بالتنافس بين أفراد الطبقة العاملة وانقسامها تحت طائل الخوف من البطالة وشظف العيش، غير أن هذا الوضع استفحل كثيرا مع حرمان الطبقة العاملة من الموارد لولوج الثقافة والتعليم والتربية، لأن البرجوازية المغربية وربيبتها الغربية، أورثاها أسوء ما يوجد في تقاليدهما الرجعية والمخربة للإنسان والمجتمع والطبيعة، وستتعمق أزمة وحدتها مع بروز الطور الجديد من الرأسمالية الموسومة بالنيولبرالية، التي كرست الهشاشة والمرونة في الشغل، في الوقت نفسه فرضت أنظمة للشغل تعتمد على الأثمثة والروبوهات، مما ساعد على مزيد من تقسيم الطبقة العاملة إلى فئات متنوعة ومختلفة، لدرجة تتعايش فيما بينها فئة أرستقراطية ذات كفاءة مهنية عالية، وفئة ضعيفة وبئيسة اجتماعيا وثقافيا وهي التي تشكل القسم الأكبر وجزء كبير منها يشتغل في القطاع غير مهيكل، وإذا استخدمنا لغة السوسيولوجيين، فيمكن التعرف على الطبقة العاملة من خلال الأصناف التالية: البريكاريا، البروليتاريا والروبوطاريا. هذه الأوضاع المعقدة لتطورها التاريخي، رغم النضالات الأولى البطولية خلال الثلاتينيات والأربعينيات والخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات إلى حدود نهاية القرن الماضي، لم تسفر مع الأسف عن وحدة مصيرها المشترك، ففي انقسامها الفضيع يكمن ضعفها العميق، ويتعقد أسلوب تحررها من الاستلاب البضائعي واستبداد الدولة المخزنية، كما يتعقد أيضا أسلوب توحيدها في تنظيم نقابي أو حزب ثوري يتكلم بإسمها، من هذه المنطلقات، فأول خطوة في هذا السبيل، هي الوعي بهذه التناقضات والانقسامات التي تنخر كيانها، والعمل على تدليل صعابها.■

حوار مع علي الجلولي حول الأوضاع في تونس في ذكرى الثورة

تزامنا مع الذكرى العاشرة للثورة التونسية 14 يناير 2011، والتي أطلق عليها "ثورة الياسمين"، أجرت القناة التلفزية "نجمة" حوارا مع القيادي في حزب العمال التونسي الرفيق علي الجلولي ننشره لأهميته في تنوير الرأي العام حول الاحتجاجات الشعبية التي تعرفها تونس منذ 14 يناير الجاري، والتي عرفت مشاركة واسعة للجماهير الشعبية في مختلف مناطق البلاد وعرفت مواجهات مع الأجهزة الأمنية واعتقالات تجاوزت الألف.

سؤال المذيعة: بداية لماذا هذه المسيرة التي تشاركون فيها؟ المسيرة التي انطلقت من مقر اتحاد الشغل في قلب سوسة.

جواب: هذا التحرك اليوم تم بدعوة من التنسيقية الجهوية للكرامة والعدالة الاجتماعية، هذه التنسيقية التي تكونت يوم 14 يناير 2021 في الذكرى العاشرة للثورة.

تدخل المذيعة: **هذه التنسيقية جديدة؟**

جواب: فعلا هذه تنسيقية جديدة، كنا ننوي التحرك يوم 14 يناير لكن نظرا للحجر الصحي تأجلت المسيرة إلى اليوم. التنسيقية تضم العديد من الأحزاب التقدمية والديمقراطية المتمسكة بالثورة وباستحقاقات الثورة والتي تعتبر أن الثورة غدرت في منتصف الطريق.

إذن التحرك انطلق منذ نصف ساعة انطلاقا من مقر اتحاد الشغل الذي أصبح اليوم للأسف مغلقا وهذا يطرح نقط استفهام.

المذيعة: **مغلق لماذا؟**

الجواب: لقد أصبح مغلقا بالرغم من أن اليوم 20 يناير هو الذكرى الثانوية لتأسيس الاتحاد العام للشغل الذي أسسه الشهيد العظيم فرحات حشاد. اليوم إذن مقر الاتحاد الجهوي مغلق في وجه النقابيين. لقد انطلقت المسيرة ومرت على النصب التذكاري للشهيد فرحات حشاد ثم ساحة حقوق الإنسان.

هذا التحرك أولا هو تحرك في النهار، ثانيا هو تحرك لمساندة التحركات الشعبية التي انطلقت منذ 14 يناير من قبل الأحياء الشعبية في أغلب جهات تونس. هذا الحراك الشعبي الذي يتعرض الآن للتشويه لماذا.. لأن الناس (الحكومة وأحزابها) عوض أن تتجه للأسباب العميقة التي دفعت بالشباب في الأحياء الشعبية للخروج والاحتجاج، ولو أنه يخرج يحتج أحيانا بأشكال غير سليمة لأن هذا الشباب غير مؤطر ..

المذيعة: اسمح لي أن أتفاعل معك في هذه النقطة، هل تعتبرون أن العنف والنهب والسرقة والتهريب، يمكن أن تكون شكلا من أشكال الاحتجاج؟

جواب: أنا لا أعتبرها شكلا من أشكال الاحتجاج. أنا أعتبرها النتيجة المنطقية لعشر سنوات من التخريب الممنهج من طرف أحزاب لا علاقة لها بمطالب الشعب، وهذه الفتورة للناس الذين يحكمون تونس. فماذا أعطت ؟ أعطت 100 ألف شاب وشابة في مقتبل العمر يغادرون المدرسة دون شهادات؛ أعطت تنامي نسبة البطالة التي تجاوزت اليوم 20 % رغم أننا نعرف كيف تتم تلك الإحصائيات. اليوم ما هي حصيلة عشر سنوات؟ تنامي كل مظاهر الفقر والجوع والإملاق، وأنا أتحدث هكذا ليس من باب المبالغة، اليوم فئات عريضة من الشعب التونسي تعاني، ف 600 ألف يشتغلون في قطاع السياحة تم تسريحهم، وعلى الأقل 200 ألف قهوجي تم تسريحهم بفعل تداعيات جائحة كورونا، ماذا قدمت الدولة لهؤلاء؟ والأحياء الشعبية التي تتزايد فيها مظاهر الفقر والإملاق.

وإذ أقول هذا ليس تبريرا لكل مظاهر العنف، نحن بطبيعة الحال ضد كل مظاهر العنف، ومن هذا المنبر أتوجه باسم التنسيقية الجهوية للكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية وباسم حزب العمال الذي أنا عضو في قيادته، أتوجه لأبناء شعبنا بأن لا يمنحوا الفرصة للرجعية ولأذنابها حتى يشوهوا النضالات المشروعة. فالحل ليس في الاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة، ونقول هذا ونريد أن يتجه العقل السياسي الحاكم للأسباب.

المذيعة: إذن أنتم اليوم خرجتم لتطالبوا الحكومة بالالتفات إلى الأسباب ولدعم الاحتجاجات الشعبية؟

الجواب: بطبيعة الحال. أولا أبناء شعبنا ليسوا لوحدهم، نحن معهم ونحن مع المطالب العادلة، ونحن مع رحيل منظومة الفشل والعجز، المنظومة التي دمرت تونس والتي رهنتها وعمقت تبعيتها وفقرت شعبها ودمرت آمال وطموحات شبابها. نحن بطبيعة الحال نرفع نفس الشعارات التي ترفع في التحركات، في كل التحركات التي تخرج نهارا رغم القمع ورغم الحصار ورغم القبضة الأمنية. وأنا بالمناسبة أقول للحكومة أن القبضة الأمنية لن تزيد الأوضاع إلا احتقانا، القبضة الأمنية لن تحل المشاكل. اليوم الناس خرجوا ليقولوا لرئيس الحكومة أن خطابك لم يعطي شيء. تحركات مشروعة وغضب مشروع. الناس لا تشكك في المشروعية، الناس تنتظر حلولا، ونحن نعتقد أن هذه الحكومة بأحزابها عاجزة عجزا مطلقا. أنا شخصيا عندي قناعة عميقة كما هي قناعة الأغلبية الساحقة من المحتجين، أن هذه الحكومة بأحزابها بخياراتها بتوجهاتها هي عاجزة عن حل المشاكل. وأن إجراءات عاجلة ينتظرها الشعب في المدن والأرياف والأحياء الشعبية. اليوم سمعتم وزير الدفاع في تصريحه حول الاحتجاجات في سوسة أمام البرلمان، هذا الكلام من مسؤول سامي في الدولة لن يزيد إلا في صب الزيت على النار.

المذيعة: **وزير الدفاع قال هذا الكلام ثم اعتذر.**

جواب: هذه ليست زلات كلام فقط بل هناك منظومة...

اليوم لا النهضة ولا قلب تونس ولا ائتلاف الكرامة ولا الحزب الدستوري، التجمع ولا الأحزاب اللبرالية التي تدافع عن اللبرالية المتوحشة قادرة ولها في برامجها حل مشاكل الشعب.

المذيعة: هل ستواصلون الاحتجاجات في الأيام المقبلة؟

جواب: بطبيعة الحال لا يمكننا إلا أن نواصل الاحتجاجات لأنه اليوم بعد عشر سنوات من الفشل ومن العجز ومن التخريب ومن التدمير الممنهج من قبل منظومة حزبية فاشلة على رأسها حركة النهضة، فالمسيرة لوحدها غير كافية ولن تحل مشاكل الشعب، لا بد من تغييرجدري. واليوم نحن في اعتقادنا على الأقل في حزب العمال ماذا نرى؟ نرى أن الشعب اليوم لازم ينتظم وينظم صفوفه ويطرح لائحة مطالب واضحة، مطالب سياسية ومطالب اجتماعية ومطالب اقتصادية تهم مختلف الواجهات لإحداث تغيير حقيقي في حياة الناس، بمعنى، بطبيعة الحال وهذه قناعتنا، أن هذه المنظومة استنفذت كل مبررات وجودها، اليوم لا النهضة ولا قلب تونس ولا ائتلاف الكرامة ولا الحزب الدستوري، التجمع ولا الأحزاب اللبرالية التي تدافع عن اللبرالية المتوحشة قادرة ولها في برامجها حل مشاكل الشعب. ما يهمها فقط هي المناصب والمناصب والمناصب، ما يهمها هي الغنيمة ومصالحها، يهمها الكرسي، وإذا كانت الناس التي تحكم لديها همة فاليوم أول إجراء هو تقديم استقالتها لأنها عاجزة. اليوم الشعب يخرج بعشرات الآلاف في مختلف مدن تونس، فئات الشباب من 20 إلى 25 سنة أصبحوا فاقدين للأمل وتظهر عليهم مظاهر الإحباط واليأس ومشاعر النقمة.

هذه المنظومة خربت البلاد وآن أوان رحيلها، والنضال المنظم والنضال الواعي هو وحده الذي يضع حدا لهذه المنظومة.■

الطبقية الاجتماعية: أصلها الأنثروبولوجي والتطوري

أنس ادوبيب

يروي عالم الطبيعيات البريطاني تشارلز داروين (1809- 1882) في كتاب "رحلة البيجل" (1839) الكثير من الأحداث التي عاشها خلال رحلته إلى أمريكا الجنوبية (استغرقت خمس سنوات ما بين 1831 و1836) ومن بينها احتكاكه ببعض شعوب القارة. استغرب داروين من شعب يسكن أرخبيل أرض النار (أقصى جنوب القارة الأمريكية) بسبب غياب ملامح الطبقية الاجتماعية وحاول إيجاد تفسير لذلك لكن بدون جدوى رغم كل ما أنتجه من أفكار أحدثت ثورة في الحقل العلمي. من الممكن أن يكون شعب أرخبيل أرض النار استثنائيا لكن هل تنعدم حقا الطبقية الاجتماعية عند هذا الشعب؟

سبب فشل داروين في تفسير غياب ملامح الطبقية عند شعب أرخبيل أرض النار هو جهله للعلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفراد الشعوب التي احتفظت بنمط عيش بدائي وبالتالي عدم قدرته استيعاب طبيعة الطبقية التي تنظمهم. يمكننا الاستعانة بأبحاث عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي جورج مردوك (1897- 1985) المدونة في كتاب "القاسم المشترك للثقافة" (1945) والتي تشير إلى وجود الطبقية الاجتماعية بين أفراد تلك الشعوب إلا أنها غير واضحة مثل طبقية المجتمعات الحديثة والمعاصرة. من بين الأمثلة التي يمكن استحضارها هي شعب الآتشي (في أمريكا الجنوبية) وشعب الآكا (في وسط أفريقيا) بحيث يحصل الذكر المتفوق في الصيد على مرتبة رفيعة وعلى امتيازات مثل الاستمتاع بعلاقات جنسية متعددة.

لماذا اتفق البشر على تنظيم أنفسهم بهذا الشكل؟ يجيب عالم المستحثات البشرية الأمريكي روبرت آردري (1908- 1980) في كتابه "العقد الاجتماعي" (1970) - لا علاقة له بكتاب جون-جاك روسو - أن التنظيم الطبقي ساهم في تطور الحياة الاجتماعية منذ تكون المجموعات البشرية في العصر البدائي وبدونها لن يستطيع الإنسان العيش بجوار أبناء فصيلته ويستدل آردري بالحروب القبلية التي لعب فيها التنظيم الطبقي دورا حاسما. هذا الجواب لا يختلف عن الأجوبة الكلاسيكية حول أصل الطبقية (بما أنها تعتمد فقط على دراسة الإنسان) ومن أجل التعمق أكثر سوف ندرس باقي الكائنات الحية (أي الحيوانات).

من خلال مراقبة عالم الحيوان النرويجي ثورليف شييلدروب-إيبه (1894- 1976) للعصافير (خاصة الدجاج)، استنتج أن العلاقة التي تربط بين الدجاجات هي علاقة طبقية مبنية على نقر بعضهن البعض بحيث تنقر الدجاجة الأقوى من هي أقل قوة منها من أجل إخضاعها (دون شييلدروب-إيبه استنتاجه في أطروحة دكتوراه عام 1921). ما تفعله الدجاجات ليس عن وعي بل هو نتيجة تراكم عبر الأجيال أو، بتفسير آخر، هو نتيجة الانتخاب الطبيعي (محرك من محركات تطور الكائنات عبر الطفرات الجينية) بحيث صار هذا الفعل يتكرر بشكل أوتوماتيكي. هذا الاستنتاج ليس حكرا على شييلدروب-إيبه بل توصل إليه أيضا عالم البيولوجيا الأمريكي جورج ويليمز (1926- 2010) الذي يفسر في كتابه "التأقلم والانتخاب الطبيعي" (1966) أن الطبقية التي نلاحظها عند العديد من الكائنات هي نتيجة اتفاق بين أعضاء مجموعة معينة بهدف تقليص حدة المنافسة حول الطعام والجنس مقابل عدم تعرض الأعضاء الأضعف في المجموعة للتعنيف أو الترهيب ومقابل ضمان حصة ولو قليلة من الموارد المتنافس عليها. مع مرور الأجيال انتقل ذلك الاتفاق عبر الجينات حتى صارت العلاقة التي تربط بين أعضاء مجموعة مكونة من فصيلة معينة هي علاقة خوف غير مبررة تجعل من العضو الأضعف مستعدا للتنازل عن نصيبه من الموارد لصالح العضو الأقوى منه بدون مقاومة وبدون التعرض للتعنيف أو الترهيب مسبقين.

اعتمادا على نظرية الإستراتيجية التطورية من أجل

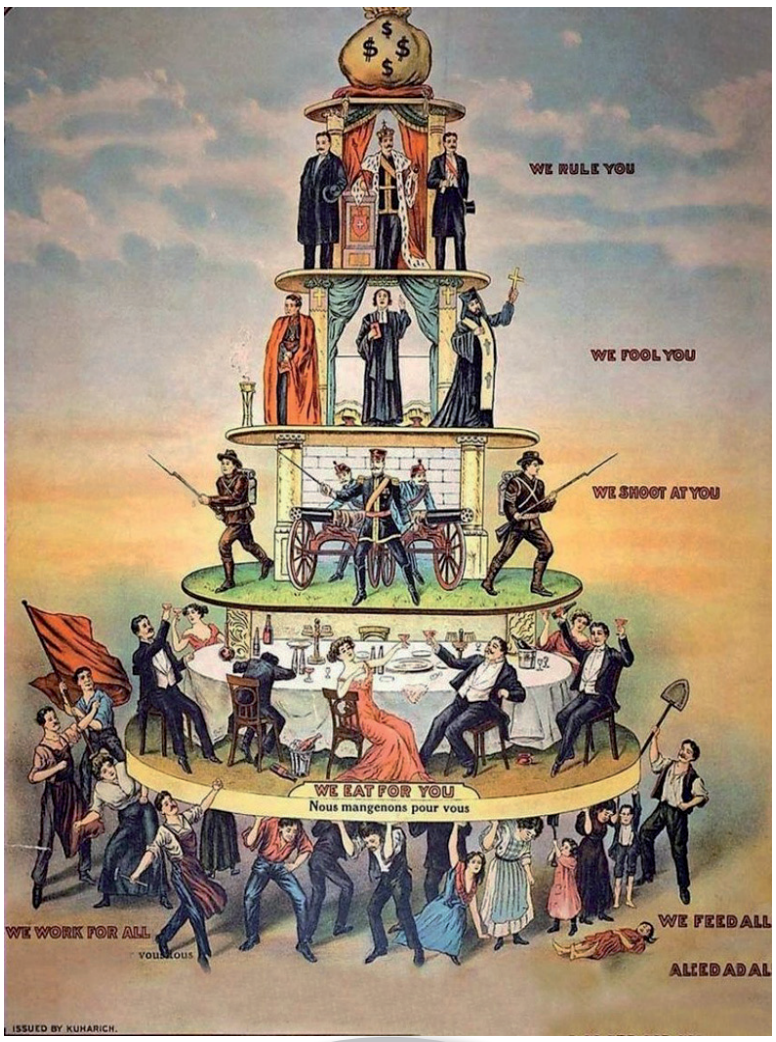

من المحتمل أن تكون الطبقية هي إستراتيجية تطورية تضمن استقرار الفصيلة وتجنبها الانقراض ويمكننا أن نقول أيضا أن من المحتمل أن تكون قيم العدل والمساواة هي إستراتيجية تطورية ورثها الإنسان جينيا من أسلافه بهدف الحفاظ على التوازن الاجتماعي.

الاستقرار التي فسرها عالم البيولوجيا البريطاني جون مينرد-سميث (1920- 2004) في كتاب "نظرية الألعاب وتطور الصراع بين الحيوانات" (1982)، سوف يتضح لنا أن من المحتمل أن تكون الطبقية بين الكائنات من نفس الفصيلة هي استراتيجية تطورية يسيرها الانتخاب الطبيعي من أجل ضمان الاستقرار داخل المجموعة وبالتالي تجنب الفصيلة التي نجحت في هذه الاستراتيجية خطر الانقراض الناتج عن الاقتتال بسبب المنافسة. لا يمكننا إسقاط الدراسات والنظريات المذكورة على الإنسان لكن يمكننا رؤية أوجه التشابه عبر الأطفال (خاصة في أماكن تجمعهم مثل المدارس والأحياء السكنية) بحيث نلاحظ نشوء علاقة شبه طبقية بينهم بدون أن يدركوا ذلك وتلعب قوة شخصية الطفل الدور الأبرز في نشوئها.

لا يمكننا تجاهل أكثر الكائنات قرابة للإنسان (اعتمادا على الشجرة التطورية التي تحدد القرابة بين الكائنات كيفما كانت الفصيلة) وهو الشيمبانزي (نوع من القرود يتقاسم معه الإنسان سلفا مشتركا) وما يؤكد القرابة التي تربطه بالإنسان هو التسلق الطبقي المرتكز على بناء التحالفات وهذا ما تفتقده باقي الكائنات. استنتج عالم السلوك الحيواني الهولندي فرانس دي-فال (1948 ؟) بفضل زيارته المستدامة لإحدى حدائق الحيوان الهولندية (بمدينة آرنهيم)، نفس النقطة المشتركة بين الإنسان والشيمبانزي بحيث لاحظ أن هذا الأخير يبحث عن التحالفات من أجل الوصول إلى مرتبة اجتماعية عليا. المبهر في استنتاج دي-فال هو وجود نظام يسير حياة الشيمبانزي شبيه بالنظام السياسي [استنادا لهذا الاستنتاج وضع دي-فال عنوان "سياسة الشيمبانزي" (1982) على الكتاب الذي نستمد منه معلوماتنا في هذه الفقرة] بحيث انتبه لتصرفات أحد الشيمبانزيهات وهو يحاول جاهدا الإطاحة بزعيم المجموعة ولكي ينجح في ذلك تحالف مع أفراد آخرين من أجل مساعدته في الوصول إلى هدفه وحتى عندما حقق ما أراده لم يستطع تدبير المجموعة بسهولة بسبب معارضة عدد من الأفراد لزعامته.

من المحتمل أن يتهمنا القارئ بالتحيز لمدرسة الداروينية الاجتماعية [أسسها عالم الاجتماع البريطاني هيربرت سبينسر (1820- 1903)] المعروفة بتبرير الاستغلال الطبقي والعنصرية وردا على هذا الاتهام، سوف نستعين من جديد بنظرية الإستراتيجية التطورية من أجل الاستقرار. اعتمادا على هذه النظرية، قلنا سابقا أن من المحتمل أن تكون الطبقية هي إستراتيجية تطورية تضمن استقرار الفصيلة وتجنبها الانقراض ويمكننا أن نقول أيضا أن من المحتمل أن تكون قيم العدل والمساواة هي إستراتيجية تطورية ورثها الإنسان جينيا من أسلافه بهدف الحفاظ على التوازن الاجتماعي. استنادا على ما استنتجه فرانس دي-فال بفضل مراقبته للشيمبانزي، نلاحظ أن سبب المعارضة التي واجهها الزعيم الجديد هو معاملته غير العادلة وغير المنصفة تجاه أفراد المجموعة والتي تسببت لاحقا بتمرد جماعي ضده وبالتالي نلاحظ تشابها بين تمرد الشيمبانزيهات والانتفاضات الشعبية المعبرة عن رفض الظلم والعدوان اللذان تمارسهما السلطة.■

المرأة المغربية أكثر عرضة لهشاشة عمقتها كورونا

في قراءة لبيانات مندوبية التخطيط كتب الصحفي مصطفى قماس في موقع العربي الجديد مقالين عن وضعية المرأة المغربية وسوق العمل. المقال الأول يوم 07 مارس 2020 تحت عنوان "النساء أكثر عرضة للبطالة في المغرب" أورد فيه ما يلي:

أظهر تقرير أنّ البطالة أكثر ارتفاعاً بين النساء المغربيات، مقارنة بالرجال، بينما توجد العاملات منهن أكثر في قطاع الزراعة والخدمات، ما يعكس هشاشة وضعيتهن في سوق الشغل.

وأكدت المندوبية السامية للتخطيط، في تقرير، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أنّ البطالة بين النساء تصل إلى 13.5%، مقابل 7.8% بين الرجال، وتطاول البطالة أكثر النساء في المدن بنسبة 21.8%.

وبلغ عدد النساء اللواتي في حالة بطالة بالمغرب، حسب تقرير المندوبية، 388 ألف امرأة، أي بنسبة 35% من مجموع العاطلين، حيث إنّ غالبيتهن من فئة الشباب البالغة أعمارهم أقل من 35 سنة بنسبة 82.6%، ومن الحاصلين على شهادة بنسبة 88.1%.

وتفوق أو تعادل مدة بطالة 75.9% من هؤلاء السنة، مقابل 63.5% لدى الرجال، و69% لم يسبق لهن العمل، مقابل 50.9% لدى الرجال.

وبلغ عدد النساء في المغرب 17.9 مليوناً يمثّلن نحو 50.3% من السكان، منهن 13.4 مليوناً في سنّ العمل، غير أنه يتبين أنّ وضعية النساء تجاه سوق الشغل تتميز بضعف مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. وبلغ معدل نشاط النساء 21.5%، أي أقل بكثير من نظيره لدى الرجال، الذي يصل إلى نحو 71%.

ويفيد التقرير بأنّ عدد النساء خارج سوق الشغل يصل إلى 10.5 ملايين، حيث يمثلن 78.5% من مجموع النساء البالغات من العمر 15 سنة، كذلك فإنّ غالبيتهن ربات بيوت أو تلميذات أو طالبات.

وتوصّل إلى أنّ بين 10.97 ملايين نشيط مشتغل، هناك 2.49 مليون من النساء، أي ما يماثل 22.7%، غير أنّ معدل الشغل لدى النساء 18.6%، مقابل 65.5% لدى الرجال.

ويلاحظ أنّ معدل الشغل لدى النساء يرتفع بارتفاع السن، حيث ينتقل من 8.8% لدى النساء البالغات ما بين 15 و24 سنة إلى 18.7% لدى النساء البالغات من العمر 45 سنة فما فوق.

ويسجل أنّ 61% من النساء النشيطات، غير حاصلات على شهادة، مقابل 53.8% لدى الرجال. وهذه النسبة تخفي تبايناً حسب وسط الإقامة، حيث تبلغ 89.8% بالوسط القروي مقابل 33.2% بالوسط الحضري.

ويبدو أنّ النساء يسجلن حضوراً مهماً في قطاع الفلاحة والغابات والصيد، حيث يشغل هذا القطاع 46.9% من مجموع النساء النشيطات المشتغلات.

ويأتي قطاع الخدمات ثاني قطاع مشغّل للنساء بنسبة 38.5%، متبوعاً بقطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية بنسبة 14%.

والمقال الثاني في نفس السياق يوم 12 اكتوبر 2020 تحت عنوان "خروج 200 ألف امرأة من سوق العمل بسبب كورونا" جاء فيه ما يلي:

كشفت بيانات المندوبية السامية للتخطيط، أن عدد النساء اللائي خرجن من سوق العمل المغربي في الثلاثة أشهر الثانية من العام 2020 بلغ 200 ألف امرأة.

وتعتبر النساء الأكثر تأثرا من تداعيات الجائحة التي عمقت هشاشتهن في سوق العمل، حسب المندوبية السامية للتخطيط التي تتولى إصدار بيانات رسمية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

ويبدو أن خروج مائتي ألف من النساء من سوق العمل في الفصل الثاني من العام المنصرم، حدث في ظل تفشي فيروس كورونا، الذي أفضى بين منتصف مارس الماضي ومايو 2020، إلى تعثر كبير للحركة الاقتصادية في المغرب وتعطّل العديد من الأنشطة.

وتمثل النساء في الفصل الثاني من العام 2020، حسب المندوبية السامية للتخطيط، نسبة 29.7 في المائة من مجموع العاطلين في المغرب، حيث بلغ عدد العاطلات 439 ألف امرأة.

الجائحة وتوقف العديد من الشركات، كشفا عن ضعف التصريح بالعاملين في سوق العمل، غير أن ضعف التغطية الاجتماعية في المغرب، يمس أكثر النساء، اللائي يعانين من الشغل الناقص والشغل غير المؤدى عنه (لا يقع تحت الضمان الاجتماعي).

ويؤكد الخبير في القطاع الزراعي، محمد الهاكش، لـ"العربي الجديد" أن وضعية النساء كانت هشة في سوق العمل في الظروف العادية، خاصة في الأرياف، حيث يعانين من ضعف الأجور التي يحصلن عليها، كما يتميز عملهن بعدم الاستقرار على اعتبار أنه يتميز بالموسمية.

وتوضح البيانات الرسمية أن النشيطات المشتغلات يمثلن في الزراعة والصيد نسبة 43.3 في المائة من مجموع النشيطات المشتغلات في مختلف القطاعات، تليهن النساء المشتغلات في الخدمات بنسبة 42.2 في المائة، بينما لا يتعدى حضورهن في الصناعة نسبة 13.8 في المائة.

وبحسب الهاكش فإن الظرفية التي خلقتها الجائحة، عمقت من هشاشة وضعية النساء في سوق العمل، علما أن الأزمة الصحية تزامنت مع الجفاف الذي ساهم في تقليص فرص العمل في الأرياف كما في المدن.

ويعتبر أن الجائحة وتوقف العديد من الشركات، كشفا عن ضعف التصريح بالعاملين في سوق العمل، غير أن ضعف التغطية الاجتماعية في المغرب، يمس أكثر النساء، اللائي يعانين من الشغل الناقص والشغل غير المؤدى عنه (لا يقع تحت الضمان الاجتماعي).

وينتظر أن تعاني النساء من التسريحات وتراجع التشغيل المتوقع أن ينجم عن الكساد المتوقع، علما أن المندوبية السامية تتوقع أن ينتقل معدل البطالة العام الجاري من 9.2 في المائة إلى 14 في المائة.

ووفق تقرير رسمي حديث، انكمش الاقتصاد المغربي بنسبة 14.9 في المائة في الربع الثاني من العام 2020، وهي الفترة التي استدعت الجائحة خلالها تطبيق تدابير الحجر الصحي الشامل والطوارئ الصحية.

وتفيد بيانات المندوبية الصادرة، بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، بأن تحليل وضعية النساء في سوق الشغل يكشف عن ضعف مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، حيث لم يتعد معدل النشاط لديهن 20.8 في المائة في الفصل الثاني من العام الحالي، مقابل 21.9 في المائة في الفترة نفسها من العام الماضي.

ويستفاد من تلك البيانات أنه من بين 10.5 ملايين نشيط مشتغل خلال الفصل الثاني من سنة 2020، هناك 2.4 مليون منهم نساء أي ما يماثل 22.7 في المائة، مقابل 2.6 مليون خلال نفس الفصل من سنة 2019 أي ما يعادل 23.5 في المائة.

وانخفض معدل الشغل عند النساء من 19.5 في المائة إلى 17.5 في المائة، غير أنه يتجلى أن الانخفاض كان أكثر بروزا في الأرياف، منتقلا من 28.4 في المائة إلى 23 في المائة، فيما يتأرجح حول 14.7 في المائة في المدن، حسب البيانات الرسمية.

ووفق البيانات الرسمية، تراجع عدد ساعات عمل النساء في الفصل الثاني من العام الجاري، بحوالي 53 في المائة، حيث انخفض عدد الساعات الفعلية من 90 مليون ساعة في الربع الثاني من العام الماضي، بمعدل 35 ساعة أسبوعيا للمرأة الواحدة، مقابل 42 مليون ساعة في الربع الثاني من العام الجاري، بمعدل 18 ساعة أسبوعيا.■

الغضب

جواد ذوالهمة

1

جربت أن أكون غاضبا لو تعلمون حجم الضيق الذي احتواني ولم احتويه!

ذلك الإحساس البائس الذي كان يحفر في ذاتي على دقات طبول حرب قيل فيها:

لا تسامح..!

كأن الغضب بيت أسكنه حينها، تضاءلتُ بشكل كبير وغريب وعجيب أيضا! ربما أحسست بأناي لعشر أو ست دقائق وأنا في محراب الخالق، وبعد الخروج منه بقليل!

لأعود من جديد لبيت الغضب الكئيب، الذي كنت أحرق فيه ذاتي دون هوادة، ودون أن انتظر من يهب ليهب اللهب داخلي هدوءا.

عبثا أنتظر العذر ممن يُعذَر، كنت مشحونا بويلات الحوار المرضي، ليس مناجاة وليس جنونا!

كان حوارا أمقته وأستعذبه، أريد الخروج منه والبقاء فيه، وكأني عربي من الأزمان الغابرة بانفة وعزة نفس تسلم الرقبة ولا تعط الحق لإخوة الباطل.

عبثا حاولت التخلص من الفكرة، ودون جدوى أردت أن أتناسى الموقف!

حينها فقط، حاولت أن أبدأ الموقف الذي أوقد نيران غضبي التي لا ترقد، وأعدت كتابة "السيناريو" المأساوي بلمسة فنية تغنيني عن الغضب.

ببساطة نظرت لغرفتي وجدتها غاضبة أيضا، قلت لا يليق الغضب بنا معا!

حاورت غرفتي قائلا:

فيما هذا الغضب والضياع؟

قالت : لست سوى انعكاس لفكرك، أنا مرآتك التي لن تنتظر منها عذرا، فأنت سبب الغضب والضياع!

لم أشأ أن أعترف، حاولت تفادي كلماتها لكن لا مندوحة من الانصات والتدبر، فعلا صدقت!

أدركت أن الغضب حجرة "سيزيف" الملعونة التي لا تستقر ولا تعطي لحاملها استراحة!

استفدت من غرفتي الصغيرة، أن حالة الاتزان المفقود والعشوائية الدائبة من حولنا، ليست إلا صنيع أيدينا.

أحسست بوخزة في قلبي كأنه بركان الغضب انفجر فانبجست منه جواهر المحبة والتسامح والنظام...

لكن دخان الغضب مازال باديا...

الغضب؛ طريق لاكتشاف الذات

2

لكن دخان الغضب مازال باديا...

لم يختف الغضب رغم أن الغرفة صارت تهرب من كآبتها، تهرب رويدا رويدا نحو النظام والهدوء...

كان دخان الغضب يتطاير شررا في جنان الفؤاد، وبنان الأصابع، كانت تجربة مقيتة حقا! ومع ذلك كانت ضرورية.

لم اشتغل في تلك اللحظة حول البحث عن الذات أو في فهم سبب الغضب! كل التعمق والغوص كان يقود نحو حرارة أشد وأكثر عنفوان..!

مع الوقت بدت الغرفة تبتسم وترسم معاني جديدة للتأمل، تدفع للتفكير في حل، واستثمار خصلات المحبة والوئام المزروعة في جنباتها!

تدفع للتساؤل عن التناسق والانسجام الموجود بين أشيائها!

لماذا لم يعي الخشب بحمل الكتب؟

لماذا لم يتعب المزلاج من ضغط الأيادي؟

لماذا لم تضيق المصطبة بضغط الاحذية؟

وبعد كل ذلك جال في ذهني :

لماذا يغضب الطين من الطين؟

لو كان السؤال لي؛ لأجبت :

طينة بعض البشر لم تنضج بعد، ربما هي في حاجة لتجرب الحر، وتختبر الاحتراق الداخلي الذي يحدث في ذواتنا دون ضجة!

طينة بعضهم تخال الغضب رفعة لأنه يجعل الناس تنفض من حوله مبتعدة بين إظهار الرضا وكتمان السخط.

طينة بعض البشر تجد في الغضب حاجتها للسعادة، تعيش الفعل بمفهومه! وتحيا المفهوم بفعله!

تنظر مثلا أن الغضب حل سريع للهروب من السؤال، لأن ينجي من التفكير ويبعد عن الفهم، مما يعطي الحياة لمسة سذاجة مفخخة!

وأما عن نفسي فما كان غضبي ليتضاءل إلا بعد خروجي من الذات! والتفاتي إلى الآخر.

بعد أن أدركت أن الأشياء ليست شيئا عبثيا في الوجود! فلو سألنا مربي الحيونات الأليفة عن الدروس والعبر التي أخذوها منها، لرجع أغلبهم إلى الانترنيت قبل الجواب! وهذا لا ينفي أن بعضهم سيجيب!

الفرق بين الصنفين أن الأول ينظر للحيوان الأليف نظرة بيولوجية عمادها توفير الاكل والشرب؛ أما الصنف الثاني فلديه هدف ما، وهذا الهدف هو السر الذي يجعله إنسانا متاملا بعيدا عن الغضب.

لقد هدأ غضبي بعد نظرة للغرفة، بعد أن تحول من نار وألم، إلى حرف ومداد قلم.

لذلك دعونا نكتب عن الحب والأمل...

(يتبع)

#حنظلة طفل بمادئ ثابتة
#الحرية__لفلسطين

أنا والمخبر والمدينة

بوجمعة بنطويهر

هذه بلدتي
جئتها واصلا
والشفق الأحمر
يصبغ الأسوار بنسغ الورودْ.
ومض ذاكرة
أشرق
غزا الضياءْ
يغسل
غربتي.. والضياعْ.
حالة استنفار توحي بها
قرقعات المفاتيح والأقفالْ
وصرير الأبواب الشائخه
صدأ يعلو الذاكره
يخدش الصور العالقهْ

شاردا أمشي
بين أرصفة باردة
أبحث
في خرائط ذاكرتي
عن أوقيات خالده
طفل الأمس خلفي
يلاحقني
تلاحقني روحه المرحهْ
أختفي بين أجسادٍ متعبه.
عندك..
قال المخبر الغبي
أيهذا الشريدْ
قل لي
من تكون؟
ذا أنا..

كل ما في المدينة يعرفني
كل الأسوار، وكل الأبوابْ
أشجار الحدائق تعرفني
فاخفظ صوتك
أيها الحاقد
احمل سوطك
وارحل عنا
عن مدينتنا الحالمهْ
اترك الطير يملأ أرجاءها
بالتغاريد..
والغناءْ.
خذ بطاقة هويتي
واحفظ صورتي
دوّن سيرتي

وارفع التقرير
قل لهم:
أنني أتنفس حرية
أنني ثائر
ناقم
لا أخشى الردى
عذبني أو اقتلني
قيّدني.. خذ روحي..
لست أخشى الردى
زجّ بي خلف القضبان
لكنّك لن تثني العزم عن
عزمه
رغم البطش.. رغم القيد
لن تخمد خفق القلب
لن توقف دفق دمه.

الثقافة والتغيير

"الثقافة الموجبة"، حتى لا نكتئب..

أبو حنظلة

لست مالكا وصفة جاهزة، حاسمة تعصم الإنسان من الوقوع في شرك عائق الاكتئاب، الذي هو في تصور علم النفس مرض لا يصيب الشخصية السوية، يفرزه عجز المكتئب عن تحقيق التوافق بينه وبين مَعيشه، بمعنى أنه حاصل صراع يرتد إلى ثنائية: إقدام/إحجام، صراع يجرد صاحبه من روح المبادرة الفاعلة، المؤمنة بالمبدإ التربويّ "بوسعنا دوما أن نتوفق" Antoine de la Granderie.

صحيح أن الإنسان المعاصر قد "ينوء بكلكل"، بما أن الإكراهات ما فتئت تتواتر إلى حد الحرمان والإحباط وربما التيئيس لكنه صحيح أيضا أنه قادر على المواجهة والمقاومة، إذا ما حرّك استراتيجياته، وثوّر سيناريوهاته غيرَ معطّل كفاياته لا سيما التي تحاور المهارات العقلية الكبرى من قبيل الفهم، التفسير، التأويل، التقويم.. أو ما تختزله "القراءة الناقدة"؛ هذه التي تشد أزرها "القراءة المتعددة".

وواضح أن القراءة المتعددة تجرب مستويات منهجية متفاعلة، محصنة ضد التلفيق والتهجين.. إنها منسجمة دونما تماثل أو تطابق.

وإذا كنا نستسيغ قليلا، وعلى مضض، الاكتئاب العامّ، فإن الاكتئاب غيرَ المستساغ هو ذلك الذي يكون وليد الإحباط السياسيّ، مما يعتبر من مترتبات البراغماتية، والميكيافيلية الرثة، اللتين ليستا سوى سفسطائية جديدة، لا أفق لها إلا الانتفاعية الضيقة، بل إن علاقتها بالقيم الكونية لَتغدو علاقة تناقض؛ إذ تعبّئُ ما أوتيَت محاولة صرف الشرفاء عن ثقتهم في تلك القيم.. فلا يجد المنبطحون أدنى غضاضة وهم يودعون آخر قطرة من ماء الوجه..!!

هكذا يلفظهم التاريخ الحقيقيّ، ويغادرونه من أضيق كوة فيه، بعد أن يلوذوا بخطاب بئيس تبريريّ يخدم الخطاب التقريريّ الذي يملي عليهم الحركات والسكنات، فينقادون انقياد الذليل، الخاسئ، الحسير.. متنكرين للوقائع الموضوعية..

والأنكى أن يتواطأ المفكرُ . الذي كان بالأمس القريب يساريا . ضد تلك الوقائع فيختلق، يفتعل ما شاء له الاختلاق والافتعال.

وكثيرا ما يهادن، ويخاتل وبذلك يكون قد تخلى عما تنتظره منه الجماهير المتطلعة إلى العيش الكريم، وتلك لعمري سقطة مأساوية(تراجيدية)، ما بعدها سقطة..!!!.

وليته جارى الشاعر درويشا في قصيدته (مديح الظل العالي)، حين قال:

سقط السقوط وأنت تعلو

فكرة

ويدا

و..شاما.

الحقيقة أننا أفرغنا كنانتنا من سهام الرثاء حتى بتنا غرباء في ذواتنا، تعذبنا المتاهات، فلا نكاد نهتدي...!!

وعلى الرغم من هذه (السوداوية) فإنه علينا أن نربيَ الأمل،،كما قال درويش مرة أخرى.

دجنبر 2020.

ضيف العدد هو الأستاذ زكرياء القوطي عضو المكتب التنفيذي الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، نحاوره حول تطور قضية هذه الفئة التي تضم آلاف الشباب والشابات الذين ولجوا مهنة التدريس في ظروف تحاول الدولة تكريس الهشاشة وغياب الاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي وآفاق النضال لفرض المطالب المشروعة للشغيلة التعليمية وفي قلبها إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية؟

1 – قبل الحديث عن ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ما ميز مشروع قانون المالية لسنة 2021، هو تجميد ميزانية الصحة، وتقليص ميزانية التعليم وفرض ضرائب إضافية على الموظفين مع الاستمرار في دعم المقاولات والشركات...، كيف تنظرون لهذه الميزانية كمتضررين ؟

والميزانيات المرصودة لهذا القطاع أو ذاك وكذا في ما يتعلق بالمديونية في ارتباطها العضوي بالنظام الجبائي .

وقبل تناول مضامين مشروع القانون، سنتناول بعض الأرقام والمعطيات الرسمية لفترة ما قبل إصداره حتى تتضح الرؤية حول ما كان منتظرا منه على الاقل :

شهدت سنة 2019 عقد المناظرة الثالثة الجبايات والتي من بين توصياتها الأساسية هو ترسيخ مبدأ العدالة الضريبة، تكريس مبدأ تصاعدية الضريبة، وتشديد العقوبات على المخالفات الجسيمة (التهرب، التنصل الضريبي...) بمعنى الاعتراف الضمني من كل الاطراف المشاركة (اعضاء الحكومة...) بوجود إختلالات جمة في هذا المستوى وبالإضافة أيضا إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 28 مارس 2019 الذي أكد على محدودية النظام الجبائي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكدت جل التقارير على احتلال المغرب لمراتب جد متدنية في قطاع التعليم وإرتفاع نسبة الأمية (83% من نساء العالم القروي) ثم الوضع الكارثي للقطاع الصحة والذي عرته أكثر جائحة كوفيد 19 إذ لا يوفر المغرب إلا 7 أطباء لكل 10000 مواطن في حين نجد أن دول ككوبا توفر 82 طبيب لكل 10000 مواطن ناهيك عن الوضع الكارثي للبنية التحتية بالقطاع.

أمام كل هذا كان من المفروض أن يولي قانون المالية عناية خاصة بقطاع الصحة والتعليم، من جهة، وفرض نظام ضريبي يحقق ما ينتظر منه في تمويل ميزانية الدولة، يخرج البلاد من ديمومة المديونية، فكما يعلم الجميع أن النظام الجبائي كتمويل ذاتي للاقتصاد وجب أن يغطي 85% من نفقات الدولة، في حين أنه لسنوات خلت لايوفر إلا 60% في أفضل الأحوال مما يطرح حاجة إلى التمويل بنسبة 30% إذا ما استحضرنا الموارد الغير جبائية للخزينة، وبما أن الأمور ماضية من سيء إلى أسوء فإنه حسب مشروع قانون المالية لسنة 2021 فما سيغطيه النظام الجبائي لن يتعدى 53% من نفقات الدولة، وبالتالي ارتفاع الحاجة إلى التمويل إلى 40 % مما يغرق البلاد في الديون وبالتالي المزيد من القيود والإملاءات القاضية بالتخلي عن القطاعات الاجتماعية وبيعها إلى الخواص، ونقل علاقة الشغل الهشة إلى قطاعي الصحة والتعليم، على هذا الأساس نؤكد أن النضال ضد مخطط التعاقد وباقي المخططات الطبقية مرتبط بالنضال ضد مشروع قانون المالية لسنة 2021 القائم على شرعنة نهب واستغلال الفئات المضطهدة والدفع بأكبر تراكم ممكن للثروة في يد التحالف الطبقي المسيطر.

2 – : من موقعكم كأساتذة فرض عليهم التعاقد كيف تقيمون حوار الوزارة والحكومة مع النقابات التعليمية وما المطلوب من هذا الحوار ؟

ما عهدناه على الوزارة الوصية هو تجاهلها الدائم لكل الملفات المطلبية للشغيلة ورفضها التام للحوار، لكن ما إن ترسم الشغيلة ملاحم نضالية قوية حتى تخرج الوزارة عن صمتها لتطرح جلسات حوار مسمومة يكون هدفها الأساس لا مناقشة النقاط المطلبية بشكل جدي ومسؤول، بل كسر شوكة المعارك النضالية وإقبار فعلها الكفاحي ، الأمر الذي يصير جليا أكثر عندما نستحضر مخرجات هذه الحوارات والتي غالبا ماتمتد لجولات ماراطونية، إذ أنها لا تلامس ولو جزءً بسيطا من ما تبتغيه الشغيلة . وكمثال ساطع في هذا الباب، فالوزارة أجرت أكثر من أربع جلسات للحوار مع التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لكن دون أي تقدم يذكر، ثم من ناحية أخرى فالملاحظ هو التنصل الدائم للوزارة من هذه المخرجات على علتها، فأين نحن اليوم من مخرجات حوار 26 أبريل ؟ وأين نحن من مخرجات جلسة الحوار المسمومة خلال 13 أبريل 2019 القاضية بتوقيف كل المساطر "الزجرية" في حق الأساتذة والأستاذات ؟ لاشيء من ذلك تحقق. لذلك فنحن لطالما اعتبرنا أن كل جلسات الحوار التي عُقدت حتى الآن هي محاولة للالتفاف على مطلبنا لا غير، والمطلوب حوار جدي ومسؤول أرضيته إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية ولنا من التكتيكات والقوة النضالية ما يكفي لفرضه.

3 – من خلال التصريحات الأخيرة لوزير التربية الوطنية يستشف استمرار الوزارة في رفض إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية، هل لكم أن تنوروا القراء حول تطورات الملف ؟

ما نود التأكيد عليه أولا هو أن مطلبنا الأساس هو إسقاط مخطط التعاقد، بما هو حلقة متقدمة في مسلسل الهجوم على ما تبقى من مجانية التعليم وحق أبناء الشعب في الوظيفة العمومية، وليس مطلبا فئويا يخص فئة من الأساتذة كما يحاول النظام وأذياله التسويق لذلك، بل هي معركة شعب بأكمله، معركة تحسم بموازين قوى طبقية لا بتصريحات هذا الوزير أو ذاك، وكما أشرت في خصم الإجابة عن السؤال السابق فإن ما تقدمه الوزارة لا يعدو أن يكون إلا محاولة للالتفاف على المطلب الأساسي الذي لم يراوح مكانه منذ سنة 2016؛ وما تحاول الوزارة القيام به هو تسقيف النقاش حوله بما يخدم تصورها الرامي لتكريس التشغيل بالتعاقد مع الأكاديميات، وغير ما مرة تدندن حول أسطوانة المماثلة (خلق مسار موازي للموظف العمومي). وآخر ما خرجت علينا به هو إعلانها في "الأطر المنطقية لتنزيل مشاريع القانون الإطار" عزمها إصدار مرسوم حكومي مؤطر لنظام "موظفي الأكاديميات" وهذه مناورة لتحريف مطلب الإدماج عن حقيقته، والاستمرار في تأجيج الوضع ، لأن إصدار مرسوم تقنين هذا التشغيل القهري ليس لا مطلبا ولا مكسبا، وبطبيعة الحال تسعى الوزارة لشرعنة بيع الأكاديميات لخدمة التعليم من خلال تعديل مواد القانون 07.00 المحدث للأكاديميات.

وما يجب الإشارة إليه وبقوة هنا إن أردنا التحدث عن التطور الحاصل ، فهو التطور الحاصل على مستوى الفعل النضالي الكفاحي للتنسيقية الوطنية سواء على المستوى التنظيمي أو السياسي والمحطات النضالية الأخيرة جاءت حبلى بالإشارات الواضحة ، مترجمة لكل هذا، إذ ذهبت كلها في مسار تعميق الارتباط بالجماهير الشعبية من خلال مسيرات جابت الأحياء الشعبية لكل المدن تخللتها توضيحات وتوزيع المناشير كأسلوب للتثقيف الشعبي وكمدخل أساسي من أجل تطوير أساليب الدعاية والتحريض وسط الجماهير الشعبية وذلك من منطلقٍ وقناعة راسخة بأن ما يستهدف المدرسة والوظيفة العموميتين لا يختلف في جوهره عن ما يستهدف باقي القطاعات الاجتماعية.

4 تـواجـه الدولة اليوم الاحتجاجات السلمية لشغيلة التعليم عموما ومنها احتجاجات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالقمع البوليسي والتهجم اللفظي والبدني الذي طال حتى الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم الرفيق الإدريسي عبد الرزاق أمام وزارة التربية الوطنية بالرباط، مستغلة ظروف الجائحة، بالإضافة إلى المتابعات القضائية لمناضلات ومناضلي التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد، والاقتطاعات من الأجور بسبب ممارسة الحق الدستوري في الإضراب، كيف ترون آفاق النضال لفرض المطالب المشروعة للشغيلة التعليمية ومنها إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية ؟

القمع هو ممارسة ملازمة لطبيعة النظام القائم وليس بالشيء الغريب على من ما تزال يديه ملطخة بدماء قوافل من الشهداء وآخرهم وليس بالأخير أكيد الشهيد البطل عبد الله حجيلي، أن يرتكب المجازر تلو المجازر في حق الأساتذة بغية ثنيهم عن مواصلة المعركة البطولية وأشكال القمع والحصار اليوم هي متعددة منها سواء ما هو مادي خلال الأشكال النضالية الميدانية، سواء عبر السرقات الموصوفة من الأجور والتي استمرت لأكثر من سنة بما قيمته 1000 أو 1500 درهم شهريا، وهي من جهة أخرى ، محاولة لفرض مشروع القانون التكبيلي للإضراب، ناهيك عن المتابعات والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها المناضلون بشكل متواصل، إذن كلها ممارسة بقدر ما توضح الطبيعة اللاديمقراطية للنظام القائم فإنها تقطع الشك باليقين حول مدى قدرة الأساتذة والأستاذات على الصمود والتحدي المتواصل كتجسيد للإيمان الراسخ بمشروعية القضايا وعدالة المطالب، نغتم الفرصة في خضم هذا السؤال لنؤكد على أنه هذه المرحلة، أي منذ بداية تفشي الوباء وما صاحبه من إجراءات، شهدت إرتفاع حدة القمع والترهيب تحت غطاء البلاغات المانعة التجمعات ولكن الأصح أنها مانعة فقط الأشكال الاحتجاجية المناهضة للسياسات اللاشعبية، فما تشهده المعامل والضيعات الفلاحية من اكتظاظ وغياب تام لأدنى شروط السلامة الصحية يدحض كل ما يدعيه النظام ويؤكد أن المنع ليس منعا للتجمعات وإنما للاحتجاجات.

إذن فباستعاب تام لكل هذا (الحوار ودوره ، اشتداد وثيرة القمع...) طرحت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في بيانها الأخير تصورا واضحا حول آفاق الفعل النضالي مؤطرا بشعار" تحصين المدرسة والوظيفة العموميتين رهين بتطوير الوعي النضالي والالتحام بالجماهير الشعبية" من خلاله يتضح أن صيغ الممارسة النضالية ستتجه نحو المزيد من الارتباط بالجماهير الشعبية من أجل تفجير معركة شعبية تكون التنسيقية الوطنية طليعتها طبعا إلى جانب كل الإطارات النقابية والسياسة التقدمية في إطار عمل وحدوي أرضيته الدفاع على كل المكتسبات التاريخية للشعب المغربي وعلى رأسها مجانية التعليم والوظيفة العمومية.■

اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان تستنكر تصاعد القمع والحصار ضد الأصوات المنتقدة، وتواتر الاعتقالات التعسفية

عقدت اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعها عن بعد، في إطار دورتها العادية الثامنة، دورة "فلسطين" يوم 16 يناير 2021، وهو الإسم الذي من خلاله تجدد الجمعية موقفها المبدئي المساند لحقوق الشعب الفلسطيني وتؤكد مواصلة النضال ضد كل المخططات الرجعية التي تستهدفها وفي مقدمتها القرار الخياني للدولة المغربية بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. كما انعقدتاللجنة الإدارية تحت شعار "حركة حقوقية موحدة للتصدي للتطبيع مع الكيان الصهيوني والهجوم على الحقوق والحريات"، تأكيدا على ضرورة نضال الحركة الحقوقية بشكل وحدوي ضد الصهيونية وقرارات التطبيع معها، وربط ذلك بنضالها الحقوقي ضد سياسة الإجهاز على الحقوق وضرب الحريات والتراجع عن المكتسبات

وتنعقد اللجنة الإدارية في ظل مد صهيوني أمريكي من مؤشراته الهرولة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني وتصعيد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وعلى قوى المقاومة خارج وداخل سجون الاحتلال، و تمادي الأمبريالية الأمريكية في شن حروبها الاقتصادية ذات الآثار الكارثية على الشعوب، عبر إصدار حزمة من العقوبات وفرض الحصار على بعض الدول والهيئات التي ترفض الانصياع لسياستها؛

تزامنت دورة اللجنة الإدارية مع مرور عشر سنوات على انطلاق انتفاضات شعوب المنطقة العربية والمغاربية التي لازالت طموحاتها لم تتحقق بعد رغم التضحيات الكثيرة التي قدمتها، قبل وخلال وبعد تلك الانتفاضات. ولازالت الشعوب تقاوم من أجل التحرر والانعتاق، وتواجه مآسي النزاعات الداخلية العنيفة وعنف المجموعات الإرهابية كما تقاوم الردة الحقوقية والسياسات الانتقامية في بلدان أخرى.

وانعقد اجتماع اللجنة الإدارية أيضا وقد مضت 17 سنة على صدور توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي تواصل الحركة الحقوقية المغربية نضالها من أجل تنفيذها، حيث أغلبها وأهمها لازال حبرا على ورق، بل ارتد الوضع الحقوقي بشكل كبير حيث استمرار الخروقات المنهجة للحقوق والحريات وسيادة القمع والتضييق ضد كل الأصوات المنتقدة، وحصار الحركة الحقوقية وكل القوى المطالبة بالديمقراطية، حيث لم تستطعما سمي بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية من توفير أي ضمانات لعدم تكرار ما جرى من انتهاكات جسيمة في الماضي، ولازال الإفلات من العقاب سائدا سواء في جرائم الماضي أو تلك المرتكبة بعد 1999.

إن اللجنة الإدارية، بعد اطلاعها على التقرير الأدبي المقدم من طرف المكتب المركزي سواء في شقه المتعلق بمستجدات الوضع الحقوقي وما تابعته الجمعية من ملفات وقضايا أو في شقه المتعلق بأنشطة مختلف اللجن وفرق العمل، وبعد اطلاعها على التقرير حول الوضعية التنظيمية للفروع المحلية والجهوية، والتقرير المالي للدورة، وبعد المصادقة عليها بالإجماع تعلن ما يلي:

- تعبر اللجنة الإدارية عن إدانتها الصارخة للغطرسة الأمبريالية والصهيونية ضد حقوق الشعوب واعتدائها على السلم العالمي، وانتهاكها للقانون الدولي سواء بالعدوان العسكري أو الحصار أو العقوبات أو دعم الاحتلال او التدخل في شؤون البلدان التي ترفض انصياعها لها. وتحيي مقاومة الشعوب المتواصلة لها، مجددة مساندتها لها سواء في أمريكا الجنوبية أو في شمال افريقيا والشرق الأوسط حيث مبادرات مناهضة الصهيونية ومخططات التطبيع تتعدد، في البحرين وتونس والجزائر والمغرب وغيرها.

ثمن اللجنة الإدارية ما جاء في بيان المكتب المركزي المدين لقرار الدولة تطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني، وتؤكد موقف الجمعية من الصهيونية كحركة استعمارية، استيطانية وعنصرية، وتحيي كل المبادرات المتخذة من أجل التعبير عن رفض الشعب المغربي لهذه الخطوة التطبيعية الخيانية، وتدين موقف السلطات التي جندت مختلف وسائل القمع والحصار ضد الرافضين، في انتهاك سافر للحق في التعبير والتظاهر السلمي بينما ترعى التجمعات المساندة لها دون مراعاة لشروط الجائحة التي تتخذها مبررا لمنع أي احتجاج ضدها.

- تحيي الجمعية مبادرة المحامين ـ النقباء عبد الرحمان بن عمرو وعبد الرحيم الجامعي وعبد الرحيم بن بركة، والأستاذ خالد السفياني ـ الذين قدموا في 28 دجنبر الماضي، دعوى أمام محكمة النقض للطعن في قرار الدولة المتضمن لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني والمطالبة بإلغاء الاتفاقية التي وقعتها مع الكيان الصهيوني تحت الرعاية الأمريكية.

- تستنكر اللجنة الإدارية تصاعد القمع والحصار ضد الأصوات المنتقدة، وتواتر الاعتقالات التعسفية في صفوف النشطاء والصحافيين والمدونين وهيمنة المقاربة القمعية ضد المخالفين للدولة في سياساتها والمناهضين لاستبدادها والفاضحين لفسادها. وتطالب بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي وفي مقدمتهم المدافعون عن حقوق الإنسان، وجعل حد للاعتقال التعسفي لنشطاء الريف وجرادة وبني تجيت وجميع المدونين والنشطاء والصحفيين المعتقلين اعتقالا تعسفيا.

- تعبر اللجنة الإدارية عن انشغالها العميق لانتهاكات السافرة للحق في المحاكمة العادلة الناتجة عما يسمى بالمحاكمة عن بعد التي تتم غالبا في ظروف تقنية مزرية،ينتج عنها اعتداء سافر على حقوق المتقاضين، وخاصة السجناء منهم، مطالبة بإيجاد حلول لهذه الوضعية وما لها من تبعات وخيمة على حياة الناس وحقوقهم

- تعبر اللجنة الإدارية عن تضامنها مع ضحايا الفيضانات التي عرفتها عدد من المدن وخاصة منها الدار البيضاء، وأيضا انهيار المنازل في لأحد أحيائها، وما نتج عن ذلك من خروقات سافرة للمواطنين والمواطنات، مطالبا بتعويض المتضررين وتوفير بدائل ملائمة لهم، والتحقيق في أسباب ما وقع من كوارث وتحديد المسؤوليات واتخاذ المتعين بشأنها، وإعادة النظر في سياسات التدبير المفوض الحالية للخدمات الاجتماعية، التي تبين إفلاسها في العديد من المدن، وضمان الحق في المعلومة بشأن ما يتخذ من إجراءات، ووضع سياسات حقيقية لمواجهة الفساد والمفسدين في تدبير الشأن العام، بدءا بإصلاح حقيقي للقضاء يقطع مع الإفلات من العقاب وحماية المفسدين.

- تطالب اللجنة الإدارية الدولة بحل المشاكل العويصة التي لا زالت تعرفها المنظومة التعليمية بسبب ما سمي بالتعليم عن بعد، والتي ينتج عنها المس الخطير بالمساواة بين الأطفال، وأيضا العديد من التلميذات اللواتي لم يتمكن من مواكبة الدراسة والسنة الدراسية تشرف على الانتهاء بسبب إغلاق دور الطالبات والطالبات والطلبة الجامعيون الذين لا يستطيعون أداء واجب الكراء في الأحياء الجامعية الخاصة التي ظلت مفتوحة بينما الأحياء الجامعية العمومية مغلقة.

- تساءل اللجنة الإدارية حول أسباب تعطيل البند الخامس من الدستور الخاص بترسيم اللغة الأمازيغية وتدين الاستمرار في سياسة التهميش والتمييز المنهجة ضدها والتماطل الحاصل في تفعيل القانون التنظيمي الخاص بتفعيل طابعها الرسمي وتعتبر أن خلو قوانين المالية من ميزانية خاصة بتفعيلها، منذ صدور دستور 2011، دليل على أن الدولة لا تلتزم لا بالقوانين والتشريعات الوطنية ولا تحترم تعهداتها الأممية؛

- تستنكر اللجنة الإدارية الانتهاكات المتواترة للحقوق الشغلية، واستمرار نزيف حوادث السير التي يذهب ضحيتها العاملات والعمال بسبب شروطه المتردية وتهالك الوسائل المستعملة وغير المعدة أصلا لنقل الناس مما يشكل انتهاكا سافرا لإنسانية العاملات والعمال، وخطرا مستمرا يهدد حياتهم ويودي بحياة العديد منهم كل سنة، وتطالب السلطات بتحمل مسؤوليتها في فرض احترام حقوق الأجراء من طرف المشغلين، بما فيها جعل حد لاستغلال ظروف الجائحة للإجهاز على الحقوق الشغلية بما فيها الحق في العمل مما جعل أكثر من مليون عامل وعاملة يفقدون عملهم في هذه الشروط، وتعبر اللجنة الإدارية عن مساندتها لمختلف النضالات التي يخوضها الاجراء سواء في القطاع الخاص أو رجال ونساء التعليم وغيرهم من أجراء القطاع العام المطالبين بحقوق مشروعة تضمنها القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- تعبر اللجنة الإدارية عن انشغالها العميق بالارتجالية والغموض اللذين يميزان تدبير الدولة للجائحة، والتناقضات التي رافقت التصريحات المتتالية حول اللقاح ضد فيروس كوفيد19، مطالبة المسؤولين بإعطاء كل المعلومات المتعلقة بهذه القضية خاصة أن الصحافة الأجنبية والتقارير الرسمية لبعض المنظمات الدولية تثير العديد من التساؤلات حول مختلف اللقاحات بينما المواطنات والمواطنون محرومون من حقهم في المعلومة خاصة في موضوع يهم حياة الناس وصحتهم، وأيضا المالية العمومية لبلدهم.

اللجنة الإدارية
الرباط، في 16 يناير 2021

من وحي الأحداث

ذاكرة الشعوب دائما حية ولا يطالها النسيان

التيتي الحبيب

في الذكرى العاشرة للثورة التونسية خرجت مظاهرات ومسيرات في العديد من مدن تونس بما فيها العاصمة. رفعت شعارات لخصت الوضع القائم بعد سرقة ثورة البوعزيزي حيث انتفض الشعب التونسي تحت شعار "الشعب يريد". انتفض ضحايا التفقير والتهميش ونظموا مسيرات ليلية ورفعوا شعارات تفضح فساد القوى المتمكنة من السلطة اليوم وهم إخوان النهضة وفلول النظام السابق. من جديد رفع هؤلاء المنتفضون شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وهذا تأكيد بأن النظام الرجعي التونسي لم يسقط وإنما تم تغيير في هرمه وبقيت المنظومة الرأسمالية الاستغلالية التبعية قائمة بكل ارتباطاتها مع القاعدة البرجوازية الاحتكارية المحلية وعلاقاتها الأجنبية مع الدوائر الامبريالية من مؤسسات مالية وشركات متعددة الاستيطان بحماية ودعم مباشرين من الامبريالية الفرنسية. سرقت الثورة التونسية من طرف القوى الاسلامية المسنودة من المنظومة العالمية للإخوان المسلمين وبمباركة من الامبريالية الأمريكية.

هو النفس الثوري يعاود انفجاره في تونس ويطرح البديل الثوري. فهل استعد اليسار التقدمي وخاصة منه اليسار الماركسي اللينيني؟ لنا كل الثقة في رفاقنا هناك لأنهم مدركون لواجباتهم ومسؤولياتهم التاريخية. أن ينتفض الشعب التونسي في الذكرى العاشرة لثورته الأولى أمر جيد ومفيد لنضال شعوب المغرب الكبير التي تتبادل رسائل المقاومة والثورة بالبريد المضمون وهو نزولها للشوارع والانتفاض على المؤسسات الاستبدادية نازعة الشرعية عن الأنظمة العميلة والخائنة.

على مرمى حجر من الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير المجيدة ببلادنا ينتفض الشعب التونسي من أجل إسقاط نظام الإخوان المسلمين وفلول بن علي وزمرته. يفيدنا الاستنتاج من هذه الأحداث أن ذاكرة الشعوب حية لا يطالها الصدأ أو النسيان. يفيدنا أن نذكر أنفسنا وغيرنا بأن استعدادات الجماهير للنضال والدفاع عن حقها كبيرة ومهمة وقد تتجاوز استعدادات قوى سياسية كسيحة ومترددة وخائفة من النهوض الشعبي. يفيدنا أيضا أن نستنتج بأن الأدوات المترهلة والمضببة الرؤية أصبحت عرقلة لتطور وعي شعبنا وأنه حان الوقت من أجل بناء الأدوات الأصلب والأنجع لقيادة النضال وعلى رأسها تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة قائدة الصراع الطبقي في المغرب وتونس والجزائر وغيرها من بلدان مغربنا الكبير حتى لا يبقى الصراع يراوح مكانه أو تسهل سرقة الثورة لما تندلع كما حصل في 2011.